دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العولمة وعملية التنظير في حقل الدراسات الأمنية
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	دلة، أمينة مصطفى
المجلد/العدد:	ع154
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	خريف
الصفحات:	41 - 70
رقم MD:	781913
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	علم الاجتماع، العولمة، السياسة الدولية، السياسة الأمنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/781913

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العولمة وعملية التنظير في حقل الدراسات الأمنية

مصطفى دلة أمينة *

لطالما أثارت مسألة الأزمة البنيوية للنظام العالمي الحديث ودخوله مرحلة السلوك الفوضوي المؤدية إلى تشعبات نظمية وتحولات معرفية إبستيمية قضية خلاف، ليس فقط بسبب القيمة العلمية والأهمية النظرية لمفهوم العولمة لفهم الشؤون الدولية ولكن محاولة ربطها "بالأمن" المفهوم المحوري للحقل المعرفي للدراسات الأمنية في ظل الديناميات الأمنية الجديدة من حيث الفواعل والسياسات أعاد إلى الواجهة الأسئلة المتعلقة بالنقاء العلمي، ومسألة ارتباط العلم في سياق العقلانية بحسابات السياسة، وبالتالي فإنه يتضمن إرادة للقوة يتعين البحث عن أساسها النظري الذي يعطيها الشرعية العلمية.

بناءً على ذلك سيحاول هذا العمل مناقشة الأطر الفكرية التالية: أولا، المأسسة المكثفة للقوى الاجتماعية على الصعيد العالمي وظهور أنماط جديدة ومتغيرة للقضايا الدولية.ثانيا، تأطير مختلف المقاربات الكبرى في الدراسات الأمنية للتفاعل بين الأمن والعولمة. ثالثا، الأمن واللاأمن وجدلية المعضلة الكلاسيكية: كيف يمكن للعولمة أن تزيد أو تقلل الأمن؟

مقدمة

عكست المناقشات الجارية حول القوة التفسيرية لمفهوم العولمة دينامية معرفية واضحة ليس فقط لتوظيفها عملية التخلي عن الإحداثيات المفاهيمية التقليدية المرتبطة بمختلف المجالات البحثية المجتمع ـ الدولة، العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ولكن ما قدمته الإسهامات الأخيرة حول المجتمع والمواطنة والحكومة العالمية من مراجعات نقدية إبستيمية وأنطولوجية لمفهوم العقد الاجتماعي التقليدي والإشكالية الهوبزية لماذا يجب أن نخضع للسلطة؟ جعلت أي باحث متخصص في الشؤون الإنسانية يطرح وبقوة: أولا، مسألة القيمة التحليلية لهذه المراجعات بالنسبة لدول صنّفها والرشتاين ***I. Wallerstein*** ضمن منطقة المحيط ***periphery*** المشكّلة للبنية الرئيسية للنظام الرأسمالي. ثانيا، إمكانية الحديث عن تفكير براديمي عولمي جديد وفق المنطق الجدلي لتطوير المفاهيم يساعد على

(*) أستاذ مساعد ـ قسم العلوم السياسية.
جامعة حسيبة بن بو علي ـ الجزائر.

الفهم الجيد لشؤون القرن الواحد والعشرين ليس فقط على المستوى المحلي ولكن النظمي. فعلى غرار طابعها المعقّد والخلافي لكن حسب الباحثة أكسل هولسيميره ***A. Hülsemeyerh*** يمكن التمييز بين التعريفات التالية للعولمة: المفهوم الاقتصادي الذي يدل على التوسع في حجم النشاط الاقتصادي على نحو يتجاوز الدولة ـ القومية بسبب تنظيم الإدارة الاقتصادية وصنع القرار وتنظيم الإنتاج والتوزيع، والتسويق على نطاق عالمي، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة القومية على تنظيم النشاط الاقتصادي ويجعل اعتماد الرفاه الوطني بشكل كبير على السوق الدولية. وبالتالي، تتكون العولمة الاقتصادية من ظاهرتي تزايد الاعتماد المتبادل الاقتصادي حيث التغير في الظروف الاقتصادية لأي دولة يحدث تغييرات في اقتصادات الدول الأخرى، والظاهرة عبر ـ الوطنية التي تشير إلى زيادة سهولة عبور السلع والخدمات، والكيانات التجارية عبر الحدود الوطنية بسبب التقدم الثوري في مجال الاتصالات وتكنولوجيات النقل(١)، المفهوم السياسي، أكثر الأبعاد حيوية، حركية و خطورة للعولمة، لا يقوم فقط بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة بجعلها أكثر ارتباطا بمحورية الإنسان وحقوقه و لكن بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي والوطني مع فرض تصورات منمذجة لأساليب الحكم. هذا الفهم يشير إلى المحددات التأسيسية التالية:

* ضرورة بناء تصور موحّد وإلزامي لحقوق الإنسان لا يعترف بالثقافة، السيادة وبالاختصاص الداخلي للدولة. فهنا نجد أولوية الإنسان على الدولة وأولوية منطق حاجات الإنسان على منطق أمن الدولة.
* جعل الديموقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.
* جعل الديموقراطية حقا يستخدم لتغيير الأنظمة السياسية باسمه، وترفض الأنظمة الإنقلابية باسمه، ويتدخل في الشؤون الداخلية باسمه.
* تفعيل منطق دولة الحق والقانون.
* بناء منطق المجتمع التعددي بخلق حراك اجتماعي وسياسي مؤثر يتمحور حول المجتمع المدني.
* خلق آليات الرشادة والعقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد(٢).

المفهوم الاجتماعي، في هذا المجال يعتبر النقديون من أكثر الباحثين تقديما للموضوع من خلال تركيزهم ليس فقط على إشكالية "الانطولوجيا الذهنية الثابتة" للدولة القومية ونقد فلسفة "الخصوصية" ***Particularisme*** ولكن إمكانية فك العلاقة بين السيادة والحدود، والمواطنة والوطنية باتجاه حكومة أكثر كوسموبوليتانية. ففي الكتابات الأخيرة لكل من كوكس وزميله ستيفن جيل حول تأثير العولمة في بناء النظام العالمي، جادل الباحثان بأن المنظمات العالمية للإنتاج والمال ساهمت في تحويل المفاهيم الويستفالية للمجتمع وشكل

(١) ***Gao Shangquan, Economic Globalization: Trends, Risks and Risk Prevention, Economic and Social Affairs, CDP Background Paper No. 1 (2000) , p. 1-10.***

(٢) امحند برقوق، "العولمة السياسية"، موقع سياسة: ٢٠١٤/٠٦/٠٦ ***http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3025.html***

الحكم، فأصبحت الدولة مجرد وسيلة لإعادة بناء الاقتصاديات الوطنية لتصبح أكثر استجابة لطلبات وقواعد الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يفرض: ارتباط الدول بمنطق السوق الرأسمالي، وفصل الاقتصاد عن المجتمع وإنتاج نظام عالمي معقد يشهد توتراً متزايداً بين أساسيات الإقليمية والاعتمادية. لكن من بين النتائج الاجتماعية التي أحدثها هذا المنطق حسب الباحثين تمثّل في: خلق القطبية بين الأغنياء والفقراء، وتزايد العداء الاجتماعي ومجتمع مدني غير قادر على التطور. هذا ما ساهم في ظهور الإقصاء السكاني (اليمين المتطرف، الخوف من الأجانب، الجماعات العنصرية)(٣).

صورة أكثر تقدماً عن فكرة الكوسمبوليتانية طرحها كل من: دافيد هيلد ***D.Held*** عندما تحدث عن المواطنة العالمية ***World Citizenship*** أين يملك المواطن العالمي شعور الانتماء للإنسانية ككل، ليصل إلى الفكرة الثانية وهي مسألة تشكيل حكومة عالمية تتجاوز أشكال اللامساواة التي تفرضها "الوطنية المحدودة"، وفي عمل آخر له مع ارشيبيغي ***D.Archibugi*** حاول الباحثان وضع مشروع سياسي للديمقراطية العالمية ***Cosmopolitan Democracy*** من خلال المشاركة المباشرة للمواطنين وليس الدول في المجتمع العالمي في تحديد الخيارات العالمية. ففي دراسته "لمبدأ التدخل الإنساني" وإشكالية من هو المخول ليقرر متى يكون التدخل ضرورة؟ رفض أرشيبيغي بشدة أن تتدخل الدولة لوحدها لأسباب إنسانية(٤).

المفهوم الثقافي، في مفهومها العام تشير العولمة الثقافية إلى انتقال الأفكار، المعاني والقيم والمعتقدات على الصعيد العالمي من خلال الاستهلاك المشترك للثقافات المنتشرة عبر الانترنيت، والثقافة العامة لوسائل الإعلام والسفر الدولي كأهم المخرجات غير المادية أو الرمزية لتحولات القرن الواحد وعشرين. فتداول الثقافات تمكّن الأفراد من المشاركة في العلاقات الاجتماعية الموسّعة التي تعبر الحدود الوطنية والإقليمية، بما يجسد زيادة الترابط بين الشعوب والثقافات المختلفة. ويمكن التمييز بين المنظورات الثلاث للعولمة الثقافية: أولا، التهجين ***Hybridization***: العملية التاريخية طويلة الأمد لإحداث الترابط بين مختلف الثقافات. ثانيا، التجانس ***Homogenization***: ونهاية التنوع الثقافي بسبب نمذجة مظهر التنوع العالمي وفق ثقافة المستهلك الغربي ـ الأميركي على وجه الخصوص. ثالثا، تكثيف الصراع ***Conflict Intensification*** : حيث يثير التنوع الثقافي ليس فقط مسألة تعزيز الوعي الذاتي لخصوصية كل حضارة ولكن الموقف الراديكالي وفق منطق صراع الحضارات(٥).

التفاعل المطرد بين الأمن والعولمة

كغيره من المفاهيم المركزية يظهر الأمن ***security*** في قائمة برايس غالي للمفاهيم المتنازع

(٣) *Steven Gill, "Globalization, Democratization, and the Politics of Indifference", in J. Mittelman (ed.), Globalization: Critical Reflections(Boulder, 1996), Robert Cox, "Civil Society at the Turn of the Millennium: Prospects for an Alternative World Order", Review of International Studies, Vol.25 , No.1(1999).*

(٤) *David Hill and David Archibugi, Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order (California :Stanford university press, 1995), David Archibugi, Cosmopolitan Guidelines for Humanitarian Intervention',Alternatives, Vol.29, No.1(2004).*

(٥) *Paul James and Manfred B. Steger, Globalization and Culture: Vol. 4, Ideologies of Globalism (London : Sage Publications, 2010), Paul James, Globalism, Nationalism, Tribalism (London: Sage Publications, 2006).*

عليها لارتباطه ليس فقط ببقاء كل من الجماعات السياسية، البنى الاجتماعية وحتى الأفراد ولكن عند محاولة الإجابة عن القضايا الأربع المشكّلة للإطار النظري للحقل المعرفي للدراسات الأمنية: ما هو الأمن؟ أمن من؟ ما الذي يعتبر قضية أمنية؟ كيف يمكن تحقيق الأمن؟. في محاولة للبحث اليوم عن منطق الأمن في السياسة العالمية خاصة بعد تجاوز التركيز المبدئي على المفاهيم المفتاحية الأربعة المرتبطة بالنموذج الواقعي ـ الإستراتيجية، الدولة، العلمية، الوضع الراهن ـ والانتقال إلى المقاربات النقدية ذات الخلفية بعد ـ الوضعية المتبنية لمنهج التحقيق النقدي في الادعاءات التقليدية حول السياسة العالمية وانتظامها في الإطار النظري لمدارس وبرامج بحثية ارتبطت بفضاءات سياسية محددة (المدرسة الويلزية أو ابريستويث، مدرسة كوبنهاغن، ومدرسة باريس ومؤخرا المقاربة الكندية واليابانية للأمن الإنساني) ساهم في تحويل الأرضية المفاهيمية للحقل أين تم وضع الوجود الإنساني (الأمن الإنساني)، وغير ـ الإنساني (جوانب الأمن البيئي)، والبنى الاجتماعية (الاقتصاد العالمي، الهويات الجماعية) في قلب التحليل الأمني الجديد.

هذا التركيز على الصيغة الأمنية الجديدة وما فرضته البيئة بعد الحداثية من تسارع الترابط والتعقيد الأمني يشير من الناحية النظرية إلى تأطير النقاش الأمني ضمن ثنائية العلاقة الطردية التناسبية والعكسية لعولمة الأمن واللاأمن وما ينتج عنها من تعددية الفواعل وديناميةالمفاهيم والسياسات الأمنية. هذا الربط الاعتباطي بين العولمة والأمن يضع في الواجهة الأهمية التحليلية للعولمة بالتزامن مع التحقيقات العلمية في القضايا والفواعل الأمنية من حيث التعرض للمقاربات الكبرى في الدراسات الأمنية وكيفية دراسة كل منها للعلاقة بين المتغيرين.

التنظير الواقعي

بداية، لا يمكن الحديث عن نظرية واقعية للعولمة ولكن توظيف الحزام الواقي الاختبار الحقيقي حسب لاكاتوش ***I. Lakatos*** ليس فقط لمسألة التقييم المقارن بين النظريات العلمية ولكن لقيمة أي برنامج بحثي ومواكبته للحقائق الجديدة(٦) على الواقعية إحدى كبرى النظريات التقليدية المفسرة للشؤون الدولية يشير إلى الفهم الواقعي للعولمة في إطار لا يخرج عن ثنائية القوة المعرّفة بالمصلحة للدولة و فكرة "الفوضوية ***Anarchy***" الحقيقة الأساسية للعلاقات الدولية حسب روبرت جيرفس ***R. Jervis*** وروبرت آرت ***R. Art***(٧).

فالفوضى كمفهوم تشير إلى معنيين: أولا، الافتقار للنظام ***lack of order***؛ هذا التوصيف المرتبط بوجود حالة الحرب مماثلة التوصيف الهوبزي للسياسة الدولية كساحة للصراع بين الدول تشبه إلى حد كبير اللعبة ذات المحصلة الصفرية.

ثانيا، غياب الحكومة ***Lack of government***: الحكومة التي تتضمن حسب وولتز التقليد الويبيري لاحتكار الاستخدام المشروع للقوة. وبالنسبة لمارتن واين ترتبط الحكومة بوجود

(٦) ***Brendan Larvor, Lakatos: An Introduction (London : Routledge, 1998), p. 50-57.***

(٧) ***Robert Art and Robert Jervis, International Politics : Enduring Concepts and Contemporary Issues, 2nd edition (Boston, 1986), p. 7.***

مؤسسات وقوانين للحفاظ على النظام، أما كينيث أوي فربط الفوضى بغياب سلطة مركزية تجبر انضمام الدول إلى الوعود أو الاتفاقات أي فقدان وسائل إنفاذ الحكم الهرمي(٨). فانطلاقا من فرضية "البقاء كهدف نهائي للدولة" جادلت واقعية وولتز البنيوية بأن السعي للقوة وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته. فالقوة ضرورية وكافية للبقاء بسبب طبيعة نظام العون ـ الذاتي، وبالتالي، التأكيد على الفوضى يشير ليس فقط إلى الصيغة البنيوية للفعل ورد الفعل في النظام الدولي كنتيجة لضرورات النظام المتغيّر حسب طبيعة المبادئ المنظمة لترتيب الوحدات المتمايزة. ولكن هيكلة النظام الدولي بشكل هرمي يكون على أساس توزيع القدرات وبالتالي أي تغيير في توزيع القدرات بين الدول يعكس التغيرات على التسلسل الهرمي وكذلك النظام. بناءً على ذلك، تنطلق عملية الربط بين متغيري الأمن والعولمة في المنظور الواقعي من مفهوم الاعتماد المتبادل ***Interdependence*** خاصة عند الحديث من جهة عن إشكالية وولتز: كيف تتغير العلاقات بين الدول بتغير الأنظمة؟ والإشكالية المطروحة من قبل دارسي مسألة التعاون الدولي: ما هي الظروف المساعدة على ظهور التعاون في عالم الأنانيين يفتقر إلى سلطة مركزية. بداية، عادة ما يتم توصيف مفهوم الاعتماد المتبادل "كظرف" يشير إلى المدى الذي يؤثر فيه أي تغيير في جزء أو ضمن وحدة على باقي الأجزاء والوحدات المكوّنة للنظام الدولي. في هذا السياق يمكن التمييز بين الحساسية ***Sensitivity*** أي مدى تأثير سرعة وحجم أي تغيير في بلد على بلد آخر في إطار سياسة واحدة، والانجراحية ***Vulnerability*** أي تكاليف الفرص البديلة في حالة تعطيل العلاقة وعندما يصبح من الضروري التكيّف مع التغيرات الخارجية(٩).

في السياق نفسه حاول كينيث وولتز من خلال تقديمه للمفهوم تفنيد أولا، ادّعاء تنامي الاعتماد المتبادل (العولمة خاصة مع بداية التسعينات) واحتمالية تعزيزها للسلام و الانتقال من الاعتماد المتبادل البسيط إلى المعقد (سيتم التفصيل فيه لاحقا) حيث ترتبط وبإحكام المصالح السياسية والاقتصادية للدول. ثانيا، الصورة الأكثر حداثة للعولمة المرتبطة بعالم بلا حدود ***Borderless World*** عنوان كتاب كينيشي ***K. Ohmae (1990)*** وتأكيده على إثارة المجال الاقتصادي لفوائد التبادل الاقتصادي وتقليص فرص الحرب بين الدول المتقدمة كونها مكلفة على نحو متزايد(١٠).

يفترض الفهم البنيوي تأثير النظام الدولي على استراتيجيات الدول المؤسّسة له بنفس تأثير السوق على خطط الشركات. ففي ظل البيئة الفوضوية تخضع الدول لضغط تنافسية النظام لزيادة نفوذها إلى الحد الأقصى، ومؤثرات الاعتماد المتبادل تكون متساوية فقط في حالة المساواة بين الدول وإلا فإن آثاره ستكون ضعيفة نظرا لامتلاك الدول القوية القدرة على مقابلة التكاليف على خلاف الفقيرة. اللامساواة إذا تخلق فارقا بين الدول القوية ـ الغنية والدول الضعيفة ـ الفقيرة إزاء الأهداف الدولية. معنى ذلك، أن النظام العالمي

(٨) *Kenneth A. Oye, Cooperation Under Anarchy (UK : Princeton University Press, 1986) , Robert Axelrod, The Evolution of Cooperation (New York: Basic Books,1984), p. 3, Helen Milner, The Assumption of Anarchy in International Relations Theory: A Critique, Review of International Studies, Vol. 17, No. 1 (Jan., 1991)pp. 68-72*

(٩) *Richard Rosecrancea and Arthur Stein, Interdependence: Myth or Reality?, World Politics, Vol. 26, Issue.01(October 1973), pp 1-27.*

(١٠) *David A. Baldwin, "Interdependence and power: a conceptual analysis", International Organization , Vol. 34, Issue.04 (Autumn 1980), p. 488.*

(١١) *Kenneth Waltz, Theory of International Politics, (New-York: McGraw-Hill, 1979), p. 148-159.*

(١٢) *Kenneth N. Waltz, "Globalization and Governance", Political Science and Politics, Vol. 32, No. 4, (Dec., 1999), p,*

يخضع لاعتماد متبادل وثيق، أو اعتماد متبادل بسيط عندما يكون اعتماد الدول العظمى بدرجة عالية، أو بدرجة متدنية على التوالي. والدول الكبرى اليوم أقل اعتمادا على الدول الأخرى مما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية إلا في جوانب ظاهرة النمو في عمليات التجارة والاستثمار الدوليين. منطق القوة يظهر حسب وولتز بتجاوز الرؤية التقليدية للقوة المعرّفة بالإكراه العسكري إلى القدرة على التحكم في النتائج المرتبطة بالاعتمادية المتبادلة غير المتكافئة المساعدة على تجاوز آثار الحساسية من خلال الاعتمادية ـ الانجراحية التي تأخذ بعداً استراتيجياً حيث الفاعلين الأقل اعتمادا في مثل هذه العلاقة يمكنهم استخدام موقفهم للتأثير على الآخرين(١١).

إضافة إلى ذلك، يربط وولتز تنامي الاعتماد المتبادل بزيادة الاحتكاك المباشر ونسبة احتمالية الصراعات العرضية، فالحروب الأهلية الطاحنة والحروب العالمية الأكثر دموية وقعت في فترات تميزت بتقارب وتشابه شعوب كانت شؤونها أكثر ارتباطا ببعضها البعض. حسب الواقعيون تعكس العولمة التأثير المهيمن للقوى الكبرى في السياسة الدولية، وبالتالي الواقعيين يميلون لرؤية القرب يخلق الضعف، الأمر الذي يؤدي إلى الصراع. بالنسبة للدولة، فان الأمر عند الواقعيين يكمن في القدرة على التأقلم مع التطورات عبر الوطنية فالتحديات الداخلية والخارجية تختبر احتمال الدولة: بعضها يفشل وطالما نجح قدر كاف من الدول في العصر الحديث فإنها قد حافظت على النظام الدولي كنظام للدول ومن ثم تختلف التحديات وتستمر الدولة وكما كان القرن العشرين قرن الدولة فإن القرن الواحد وعشرين سيكون كذلك(١٢).

النظرية النيوليبرالية الأمنية

مخطط يوضح الفرق بين أنماط التفاعل الدولاتي والتفاعلات عبر الوطنية والسياسات الدولية(١٣)

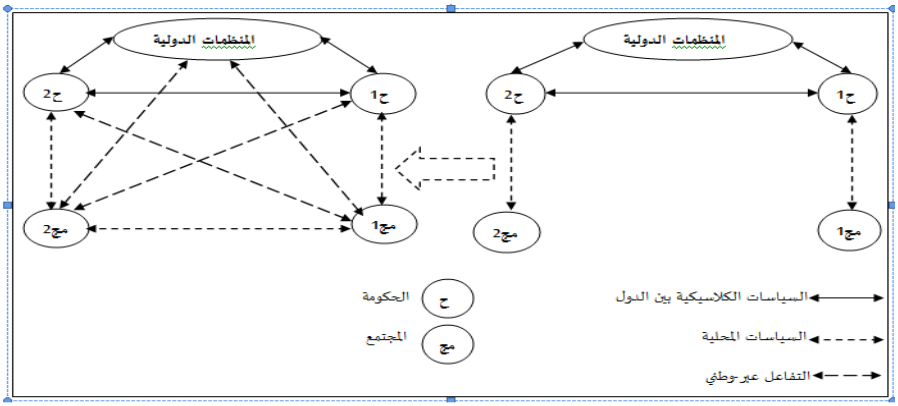

699.

(١٣) *Joseph S. Nye Jr and Robert O. Keohane, "Transnational Relations and World Politics: An Introduction", International Organization, Vol. 25, Issue 03 (Summer, 1971), pp. 333-334.*

(١٤) العالمية *Global-ism* من حيث أشكالها المفاهيمية والوظيفية تعود إلى أكثر من ألفي سنة من حيث الايديولوجيا والتاذاتانية المرتبطة بمختلف التشكيلات التاريخية المهيمنة على المدى العالمي. في هذا المدى، حيث تحاول العالمية فهم كل أوجه الترابط القائمة في العالم المعاصر وتوضيح وشرح الأنماط الكامنة وراء ذلك في المقابل، تشير العولمة إلى زيادة أو انخفاض درجة العالمية من حيث التركيز على القوى، وديناميةأو سرعة هذه التغييرات. للتفصيل أكثر انظر: *Dilip K. Das, "Conceptual Globalism and Globalisation: An Initiation", CSGR Working Paper 275/11, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation, (University of Warwick: Department of Politics and International Studies,*

تعتبر الليبرالية نظرية عولمية بامتياز كونها البديل التاريخي للواقعية من حيث الصورة المغايرة لطبيعة كل المستويات التحليلية الرئيسية ـ الإنسان ـ المجتمع ـ الدولة ـ العالم ـ في إطار اقتران الأممية والسلام العالمي بالحرية الفردية، والسوق الحرة والجماعات الطوعية والسلمية للمجتمع المدني. هذا الفهم يشير إلى تضمين الدولة ضمن المجتمع المحلي والعالمي مما يخلق حوافز التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العابر للحدود، ومحاولة نظرية لفهم أهم الحركيات المسببة لعملية العولمة. فعلى غرار الإنكار الواقعي لتأثيرات العولمة تنطلق عملية التنظير الليبرالي سواء للسياسة الدولية أو للحقل الأمني من التمييز الشهير الذي وضعه روبرت كيوهان بين العولمة ***Glibalization*** والعالمية ***Globalism***كمجال أوسع تتميز بالبعد القاري كمتغير مستقل لعلاقات متعددة حيث تثار الأبعاد الجديدة للعالمية(١٤).

يشير كيوهان وناي إلى إمكانية تعريف العولمة كدولة العالم تتضمن شبكات الاعتماد المتبادل في أبعادها متعددة القارات. وهي تشير إلى العمليات الاقتصادية، العسكرية، البيئية والاجتماعية التي تقوّي وتكثّف من تلك الشبكات. أما بالنسبة لفهم العلاقة بين المعلومات والقوة في السياسة العالمية فيشير كيوهان إلى إمكانية التمييز بين ثلاثة أبعاد مختلفة للمعلومات : أولا، تدفقات البيانات، مثل الأخبار والإحصائيات. ثانيا، المعلومات التي تستخدم للحصول على ميزة في الأوضاع التنافسية. ثالثا، المعلومات الإستراتيجية لمعرفة خطة منافسك في اللعبة(١٥).

التأطير النظري للعلاقة بين متغير الأمن ـ السلام ـ والعولمة جسدته الاستجابات الليبرالية للعولمة، ولكن قبل الحديث عن هذه الاستجابات وعلى غرار الفرضيات العامة لليبرالية(١٦) البرنامج البحثي بديل التركيز الواقعي على كرات البلياردالمعرفّة بتوازن الرعب، جسّدت فرضيات القلب الصلب حسب مورافسيك ***A. Moravcsik*** ليس فقط ثورة بالمفهوم الكوني على المسلمات التقليدية ولكن محاولة جديّة لتأطير الصيغة التعددية ***Pluralism*** المميزة للفواعل على المستوى التجريبي والمفاهيمي ـ النظري والصيغة الطوباوية والمعيارية للفكرة الكانطية للسلام:

١ ـ يعتبر الأفراد والجماعات الخاصة ليس فقط فواعل عقلانية ولكن أساسية في السياسة الدولية ينتظمون لتعزيز مصالحهم: هذا المنظور يشير إلى نظرة من أسفل إلى أعلى ***bottom-up*** للسياسة حيث أسبقية مطالب الأفراد والجماعات المجتمعية على سلوك الدولة. فعلى خلاف النظرية الطوباوية للتناغم التلقائي للمصالح بين الأفراد والجماعات في المجتمع، التمايز المجتمعي للأفراد يعرّف المصالح المادية والفكرية التي تقدم من خلال التبادل السياسي والعمل الجماعي. وبالتالي، الصراع والنظام السياسي ينتج عن النمط الكامن من هذه التفاعلات(١٧).

2011), Joseph Nye, Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., "Globalization: What's New? What's Not? (And So What?)", Foreign Policy, No. 118 (Spring, 2000), pp. 105-107.

Robert Keohane, (١٥) *Joseph Nye: Power and Interdependence in the Information Age, Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5, (September /October 1998), pp. 81-93.*

(١٦) بمكن تلخيص الفرضيات العامة لليبرالية كالتالي: أولا، تعتبر الدول والفواعل غير الدولاتية عبر الوطنية فواعل مهمة في السياسة الدولية. هذا الادراك يشير الى الاستراتيجيات والأهداف المشتركة المجسدة للتوسع السريع للفواعل غير السيادية وطرح مفهوم المجتمع المدني العالمي ***Global Civil Society***. ثانيا، الدولة ليست دائما فاعل وحدوي حيث يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق ورصد والفصل في الخلافات الناشئة عن الدول او من خلال تقديمها لمعلومات تؤثر بدورها على طريقة تعريف الدولة لمصلحتها. ثالثا،الاقتصاد والأشكال الأخرى للاعتماد

٢ ـ الدولة (أو المؤسسات السياسية الأخرى) تمثل جزئية من المجتمع المحلي يتابع فيها مسؤولي الدولة العقلانيين مصالحها عبر السياسة العالمية: بالنسبة لليبراليين المؤسسات التمثيلية والممارسات تشكل "الحزام الناقل الأساسي" أين تنتقل التفضيلات المتباينة والقوة الاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع المدني إلى الحقل السياسي ليتم تجميعها وترجمتها داخل سياسة الدولة التصور الليبرالي للسياسة الداخلية حيث الدولة ليست فاعلاً ولكن مؤسسة خاضعة باستمرار لبناءات تحالفات الفواعل المجتمعية[١٨].

٣ ـ تكوين تفضيلات الدولة يحدد سلوك الدولة: جادلت الليبرالية بأن توزيع وتفاعل التفضيلات للدول المختلفة هو المؤثر الحاسم للسلوك بين الدولاتي. فلا يمكن لأي دولة أن تتبع سياستها المثالية بمعزل عن الآخرين ولكنها تسعى لتحقيق تفضيلاتها وخياراتها المتميزة في ظل القيود التي تفرضها أفضليات الدول الأخرى. إذا، توزيع الافضليات وليس القدرات (الفهم الواقعي) والمعلومات (الفهم المؤسسي) يشكل عاملاً حاسماً في تحديد كل من سلوك الدول والمخرجات النظمية[١٩].

أولا، الليبرالية الدولية الجديدة:

من العمل المفتاحي لبابست ***D. V. Babst*** "الحكومات المنتخبة: قوة للسلام" إلى عمل دويلي ***M. W. Doyle*** "كانط، الموروثات الليبرالية والسياسة الخارجية"[٢٠] تعتبر "أطروحة السلام الديمقراطي" أو "الديموقراطية السلمية المتبادلة" واحدة من الأفكار الكبرى في العلاقات الدولية سواء من حيث الممارسة والنظرية النافية لمنطق الحرب بين الدول الليبرالية، أو القائمة على الربط الاعتباطي بين الأمن والمؤسسات الليبرالية والأمن والديموقراطية. هاته الأخيرة يتجاذبها على غرار الفكرة الكانطية حول "السلام الدائم" تفسيران الأول بنيوي والآخر معياري: التفسير البنيوي، حسب روست الحكومة التمثيلية وتضع صانعي القرار أمام مساءلة الناخبين ما يجعل خيار الحرب غير جذّاب إلى حد كبير لكلا الطرفين لأن تكاليف الأخطار والحرب تؤثر بشكل مباشر في قطاعات واسعة من الشعب. ومن المتوقع بأن يرمي الناخب العادي سواء الزعيم/الحزب خارج العملية الانتخابية إذا ما شرع في حرب خاسرة أو غير ضرورية، وبالتالي توفير حوافز مؤسسية واضحة للقادة الديموقراطيين لاستباق مثل هذا الرد الانتخابي قبل اتخاذ قرار الذهاب إلى الحرب[٢١]. هذا الفهم لا يفترض مواطنين وممثلين ديموقراطيين ولكن تقسيم السلطات في الدول الديموقراطية ينتج ضوابط و توازنات تعطي المواطنين القدرة على التأثير في قرارات الحكومة والقادة وإن كانوا غير ليبراليين. ولكن حرية التعبير، والتعددية السياسية، والانتخابات التنافسية تجعل من الصعب إقناع الجمهور للذهاب إلى الحرب.

التفسير المعياري/الثقافي، يجادل أنصار هذا التفسير بأن القيم الديموقراطية والليبرالية المشتركة تقدم أفضل شرح للسلام القائم بين الدول الديموقراطية، فالثقافة السياسية

المتبادل بين الدول وغير الدول تمتلك آثار تخفيفة لسلوك الدول. رابعا، علاقات الدولة ـ المجتمع لها تأثيرات أساسية على سلوك الدول في السياسات العالمية، والتقسيم بين قضايا السياسة العليا والدنيا خاطئ بحيث يمكن للقضايا الاقتصادية والاجتماعية أن تفهم كقضايا أمنية. انظر:

Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations Theory, (4th) Edition (New York: Pearson, 2009), pp. 118-120.

(١٧) ***Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment", in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds)., Progress in International Relations Theory: Appraising the Field (Cambridge: MIT Press, 2003), pp. 161-162.***

(١٨) ***Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory. Op. Cit., p. 163.***

(١٩) ***Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", International Organization, Vol. 51, No.***

الديموقراطية تشجع الوسائل السلمية لحل النزاع التي تمتد داخل العملية السياسية الداخلية إلى الدول الديموقراطية الأخرى، لأن قادة الدول يتبنون توقعات معقولة بأن نظراءهم قادرين على حل خلافاتهم سلميا. هذا المعيار يمكّن من التمييز بين الحلفاء والأعداء حيث تظهر ازدواجية الثقة مع الدول الليبرالية واللاثقة والشك في الدول غير الليبرالية(٢٢).

صورة أكثر تطرفا لفكرة السلام الديمقراطي قدّمها فرانسيس فوكوياما ***F. fukuyama*** في كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير" عندما تحدث عن عولمة الرأسمالية الليبرالية ما يقود من جهة إلى التساؤل عن طبيعة الأدوات المتاحة لنشر القيم الليبرالية وتوسيع منطق السلم، وطبيعة الخيارات للتعامل مع الدول غير الليبرالية. في هذا السياق يمكن الحديث عن المشروطية ***Conditionality*** أي السياسات التي يجب على الدول النامية إتباعها مقابل المزايا الاقتصادية (القروض والاستثمارات) أو عند الحديث عن الحكم الصالح ***Good Governance*** والالتزام بمعايير حقوق الانسان.

ثانيا، الليبرالية المؤسسية الجديدة:

تجسيدا للمنطق التقدمي والاستمراري لنظريات العلاقات الدولية، تعتبر نيوليبرالية كل من روبرت كيوهان ***R. O. keohane*** وجوزيف ناي ***J.S. Nye*** التنقيح النظري الأكثر إنتاجا من حيث: أولا، الاستجابة المفاهيمية والتحليلية لتحدي الفوضوية كأهم عائق أمام التعاون والظروف الاستثنائية للعولمة التي تعكس تسريع الترابط وتأثيرها في كيفية إدراك الدول لمصالحهم. ثانيا، تبني نظرية نقدية وتكييفية للواقعية والدخول في ما يعرف بالتحقيقات العلمية الاجتماعية أو الحوار المنظوري واستخدام افتراضات الواقعية والاختيار العقلاني ومنهجية نظرية اللعب ساهم في إمكانية تفسير الظواهر المتناقضة لكل من الصراع والتعاون بالرجوع إلى أداة منطقية واحدة. في هذا السياق، بالنظر إلى مخرجات الحوار نيو ـ نيو كما قدمها بالدوبن يمكن تمييز الفرضيات الرئيسية لهذا المنظور كالتالي:

ينطلق كيوهان في تحليله لمسألة التعاون على خلاف المفهوم التقليدي للاعتماد المتبادل حيث الآثار المتبادلة بين الدول من ابتكار مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد الذي يشير إلى الاتصالات المعقدة عبر الوطنية بين الدول والمجتمعات ـ كما وضحه الشكل رقم ١ ـ يتميز بثلاث خصائص: أولاً، قنوات متعددة تربط المجتمعات بالعديد من الروابط غير الرسمية بين النخب الحكومية والروابط الخارجية الرسمية وكذلك العلاقات غير الرسمية بين النخب غير الحكومية والمنظمات عبر وطنية. ثانيا، غياب التسلسل الهرمي للقضايا ما يعكس عدم هيمنة القضايا العسكرية على جدول الأعمال. فالقضايا المختلفة تولد تحالفات مختلفة سواء داخل الحكومات وعبرها، وتنطوي على درجات مختلفة من الصراع. ثالثا، منطق الاعتماد المتبادل ينفي استخدام القوة العسكرية سواء بين أو عبر الدول حيث تنتقل القوة

4) Autumn, 1997), pp. 513-553.

(٢٠) *Dean V. Babst, "A Force for Peace," Industrial Research (April 1972), Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs", Philosophy and Public Affairs, Vol. 12, No. 3 (Summer, 1983), pp. 205-235.*

(٢١) *Bruce Martin Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World (New Jersey : Princeton University Press, 1993), pp. 21-40.*

(٢٢) *John M. Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace", International Security , Vol. 19, No. 2 (Autumn 1994), pp.123-124.*

(٢٣) *Robert Keohane, Joseph S. Nye: Power and Interdependence, Third Edition (USA : Longman, 2001), pp. 20-25, Robert Keohane and Joseph Nye, "Power and Interdependence Revisited", International Organization, Vol. 41, No. 4 (Autumn, 1987), p. 731.*

(٢٤) *Robert O. Keohane, After Hegemo-*

العسكرية كأداة للسياسة العامة إلى الاقتصادية وغيرها من أشكال الترابط ما يزيد من احتمالات التعاون(٢٣).

التعاون في هذه الحالة لا يعني الانسجام ولكنه معرّف بالتكيف المتبادل بدلا من المصالح المشتركة. ففي إجابته عن الإشكالية التي طرحها في كتابه "بعد الهيمنة" "حول سبب استمرار التعاون بين الدول في غياب قوة مهيمنة جادل كيوهان بإمكانية تطوير التعاون على قاعدة المصالح التكميلية الموجودة مسبقا بين الدول. معنى ذلك، أن التعاون يكون فقط في الحالات التي يدرك فيها قادة الدول بأن سياساتهم في الواقع أو من المحتمل أن تكون صراع "من دون شبح الصراع ليست هناك حاجة للتعاون"(٢٤).

إشارة الاعتماد المتبادل المعقّد إلى وجود قنوات متعددة، وقياسا مع مشاكل فشل السوق في الاقتصاد حيث ارتفاع تكاليف المعاملات وعدم اليقين غير المتكافئ يمكن أن يؤدي في مثل ظروف لعبة معضلة السجين إلى نتائج دون المستوى الأمثل يقود إلى التكهن بأدوار مختلفة ومهمة للمنظمات الدولية في السياسة العالمية الفكرة الرئيسية الثانية في هذا الاتجاه. المؤسسة ليست متغيراً مستقلاً ولكن وجودها متجذر ومتزامن مع القوة والمصلحة والتفاعل معهم(٢٥).

التعديل الليبرالي للواقعية يظهر من عدم إنكار أهمية القوة، ولكن ضمن القيود التي تفرضها غياب الحكومة العالمية الهرمية، يمكن أن تجني الدول مكاسب من التعاون من خلال تصميم المؤسسات المناسبة. هذه الأخيرة التي قام كيوهان بإعادة تعريفها بمجموعة القواعد (الرسمية وغير الرسمية) المستمرة والمترابطة تدل على: توزيع القوة، وتقاسم المصالح، تصف الأدوار السلوكية وتقيد النشاطات وتشكّل التوقعات(٢٦). فالمؤسسات ومن خلال: توفير المعلومات للفواعل وتقديم التزامات أكثر مصداقية وإنشاء مراكز للتنسيق بعبارة اكسلرود ***R. Axelrod*** ظل المستقبل" تمكّن الدول من تحقيق أهدافها بكفاءة أكثر، إضافة إلى تغييرها لاستراتيجيات الدول عن طريق تغيير تكاليف البدائل(٢٧). وبالتالي، المؤسسات لا تغير سلوك الدولة بشكل دقيق من خلال تنفيذ وتطبيق القوانين ولكن بتغيير السياق الذي تتوصل فيه الدول لصياغة القرارات القائمة على المصلحة الذاتية. المأسسة مهمّة لكونها تسهل مسألة الترابط وتحد من الغش. بناء على ذلك، انتشار إدراك المصلحة القائمة على عملية المأسسة لا يساهم فقط في بناءً التعاون ولكن الإدارة الجماعية لعالم معولم السعي فيه يكون للحد ليس فقط من مشاكل التنسيق ولكن أسباب الصراع ، والتأسيس للاستقرار والأمن الدوليين.

٣ ـ التنظير النقدي الأمني:

"من المنظور الكانطي إلى المفهوم الانعتاقي وبعد الماركسي الادورني (ادورنو)، من مشروع هوركايمر إلى موقف فوكولت اتجاه أنظمة الحقيقة. أن نكون نقديين يعني تبني موقف معين اتجاه

ny: Cooperation and Discord in the World Political Economy (New Jersey : Princeton University Press, 1984), pp. 9- 31.

(٢٥) *Robert Keohane and Lisa Martin. "The Promise of Institutionalist Theory" International Security, Vol. 20, No. 1(Sumer, 1995), p. 42.*

(٢٦) *Robert O. Keohane, "International Institutions: Two Approaches", International Studies Quarterly, Vol. 32, No. 4 (Dec, 1988), pp. 383-386.*

(٢٧) *Peter J. Katzenstein et.al., "International Organization and the Study of World Politics", International Organization, Vol. 52, No. 4 (Autumn,1998), p. 262.*

(٢٨) *C.A.S.E. Collective, Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto", Security Dialogue, Vol. 37, No. 4 (2006), p. 447.*

(٢٩) *Pinar Bilgin,"Critical Theory", in: Paul D.Williams (ed), Security Studies, An Introduction*

الافتراضات المسلم بها مسبقا والتصنيفات غير الجدالية للواقع الاجتماعي. العديد من هذه الأشكال النقدية للتفكير ألهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة مشروع المقاربات النقدية للأمن في أوروبا . أن نكون نقديين يعني الالتزام بشكل صارم بالأسئلة محل الخلاف بدلا من أن نكون شكوكيين أو مرتابين بالمعنى العام لتلك المصطلحات. ولكن أيضا يتطلب الاعتراف بأن نكون جزئيا ضمن أنظمة الحقيقة، والمفاهيم، والنظريات، وطرق التفكير التي تخول عملية النقد. أن نكون نقديين يتطلب كوننا انعكاسيين، وأن نطور القدرات لنضع أنفسنا في سياق غير متجانس بشكل واسع من خلال التجرد والتفكير. المنظور الانعكاسي يجب أن يمنح وسائل لقياس كيف تشكلت الأنظمة السياسية"(٢٨).

ساهمت عملية تموضع المقاربات الموسومة ببَعد ـ الوضعية ***Post-Positivism*** في النقاشات الجارية حول تطوير النظرية السياسية، والاجتماعية، والدولية المرتبطة بصورة كبيرة بالفكر المعارض ***dissident modes of thought*** في العلاقات الدولية الذي ظهر منتصف الثمانينات في فتح النقاش حول"تحقيق الأمن" بتوسيع وتعميق البناء المعرفي لحقل الدراسات الأمنية بالانتقال إلى المقاربات النقدية التي قدمت بناءات نظرية حول الأمن تختلف حول طبيعة: الفواعل (الدولة/ المجتمع/الفرد)، والمتغيرات (التهديدات/ المخاطر /مواطن الضعف)، والقطاعات (اقتصادية/ بيئية/ سياسية/ اجتماعية/ عسكرية). هذا التوسيع الفكري لا يمكن فهمه بمعزل عن السياقات الاجتماعية والتاريخية التي لم يعد من الإمكان تفاديها أو تجاهلها؛ ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة التي تدعو للحد من القواعد الأميركية في أوروبا: (***CND***) الحملة لنزع السلاح النووي.إضافة إلى ممارسات "غاندي" الذي اعتمد على (الكفاح المسالم) الطرق غير العنيفة لتحقيق الأمن ومساهمته في أبحاث معهد السلام، الحركات النسوية التي ركزت على العلاقة بين المستويات: الفردي/ السياسي/ العالمي. إضافة إلى باحثي الدراسات الأمنية للعالم الثالث وتأكيدهم على أن المشاكل الداخلية (الهشاشة الاقتصادية ،الهشاشة الاجتماعية، التشرذم العرقي) هي مشكلات مستعصية في الدول النامية، لذا فمفهوم الأمن في الدول النامية لا يمكن فصله عن التهديدات غير العسكرية للأمن التي تؤثر بدورها في باقي دول العالم(٢٩).

٣ ـ ١ مدرسة أبريستويث:

على غرار سعي باحثي العلاقات الدولية لتقديم تفسيرات للتهديدات الجديدة للعولمة، وفهم الديناميات والإمكانات التي ينطوي عليها التفكير حول المعضلة الأمنية ***Security Dilemma*** حسب كين بوث وزميله ويبل ***N. J. Wheeler*** يمثل قلب الأسئلة المحورية للدراسات الأمنية أكثر مما تمثله مفاهيم كالحرب والصراع. هذه العملية التي تنطوي على مسائلة التعريف التقليدي لمنظرين من أمثال جون هيرتز ***J. H. Herz***، هيربرت باترفايلد ***H. Butterfield*** ومؤخرا روبرت جيرفس ***R. Jervis*** للمعضلة الأمنية ذات الصيغة اللولبية حيث الإجراءات

(London and NY : Routledge , 2008), p. 90.

(٣٠) ***Robert H. Jervis,"Cooperation under the Security Dilemma", World Politics, Vol. 30, No.2 (January 1978), pp. 167-174.***

(٣١) ***Ken Booth and Nicholas Wheeler, Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics (New York and Basingstoke :Palgrave Macmillan, 2008), pp. 4-37.***

(٣٢) ***Robert H. Jervis, "Security Regimes", International Organization, Vol. 36, Issue 02(Spring 1982), p. 357.***

(٣٣) ***Ken Booth and Nicholas Wheeler. Op. Cit., p. 36-136.***

(٣٤) ***Ken Booth, Theory Of World Security,(UK: Cambridge university press, 2007), p. 4-5.***

(٣٥) ***Hayward Alker,"Emanciption in the Critical Security Studies Project", in. Ken Booth (ed) Critical Security Studies and World Politics (Boulder, CO and London: Lynne Rienner, 2005), p. 191.***

التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها تؤدي إلى الاستجابة المماثلة للدول الأخرى(٣٠)، والانتقال إلى صياغة المفهوم كمأزق استراتيجي على مستويين مشتق من اللايقين كميزة دائمة لنظام الفوضى الدولية: أولا، "**معضلة التفسير**" حول نوايا، قدرات وتفضيلات باقي الدول. ثانيا، "**معضلة الاستجابة العقلانية**". بتقديمهم مثل هذا التعريف ميّز الباحثان بين اثنين من النتائج المحتملة: "المفارقة الأمنية" ***Security Paradox*** التي تشير إلى عدم قدرة صناع القرار تحديد نوايا بعضهم البعض وما يحدثه ذلك من دوامة اللاأمن ، و"التحدي الاستراتيجي"الناشئ عن تحديد الدولة للعدو الصريح الذي يجسده نموذج الردع لروبرت جيرفس(٣١).

على غرار الطعن في فرضية النتائج المأساوية للمعضلة الأمنية ـ مأساة القوى الكبرى لجون ميرشايمر ـ يمكن عيش المأزق الأمني الناتج عن اللايقين المميز للفوضى الدولية من خلال منطق ثلاثي للأمن: "**المنطق القدري**" ***Fatalistic*** حيث تلازمية الصراع حول المنافسة الأمنية في السياسة الدولية أحد مخرجات الطبيعة البشرية (هانس مورغانتو) وحالة الفوضى (كينيث وولتز). **المنطق التخفيفي *Mitigator*** من خلال الجهود المبذولة لتخفيف المعضلة الأمنية ـ الأنظمة الأمنية: القواعد والمبادئ والمعايير التي تقيد سلوك الدول في الاعتقاد بالرد المماثل للغير(٣٢) و"**المنطق التهذيبي**" ***Transcender*** وإمكانية تجاوز النتائج السلبية لعدم اليقين لتضمينها الأمن الجماعي والمجتمعات الأمنية حيث تنتقل المعادلة من الأمن ضد إلى الأمن مع(٣٣). هذا الفهم أطّره كين بوث في دراسته لعلاقة الأمن واللاأمن والعولمة من خلال ليس فقط إدراك حقيقة دخول النظام العالمي أكثر المراحل حسما في تاريخه المتضمن المآزق متعددة الأبعاد للعولمة، ولكن من خلال تغيير العلامة من الأمن الدولي إلى الأمن العالمي على طريقة هيدلي بول والتي تعكس العديد من المضامين النظرية:

"يشير الأمن العالمي إلى الهياكل والمؤسسات ضمن المجتمع البشري، محليا وعالميا، التي تعمل للحد من المخاطر والتهديدات التي تحدد حياة الفرد والجماعات، فكلما زاد مستوى الأمن كلما تمكن الأفراد والجماعات من أن يكون لهم وجود يتجاوز النضال الحيواني ـ الغريزي للبقاء. فكرة الأمن العالمي مرادفة لتحرر الأفراد والجماعات بالتوافق ومع الحرية المعقولة للآخرين ـ على خلاف التعريف الواقعي الأمن ضد الآخرين ـ"(٣٤)

أولا، الإنعتاق: الأجندة المعيارية في الحقل الأمني:

قدمت النظرية النقدية للأمن في سعيها لتجاوز الضرورات الخاطئة التي فرضتها الواقعية مفهوم نظري جديد يمثل البعد المعياري في المعرفة الأمنية عندما تكلمت عن احتمالات الانعتاق من القيود التي فرضتها جوانب الحياة والثقافة والتكنولوجيا الحديثة على المجتمع. فمن خلال ابتعاده عن السرديات التقليدية للحداثة لمفهوم الانعتاق اهتم بوث

(٣٦) *Ken Booth, "Security and Emancipation",Review of International Studies, Vol. 17, No. 4 (Oct., 1991), p. 319.*

(٣٧) *Ipid., p. 397.*

(٣٨) *Ken Booth, "Realities of Security: Editor's Introduction", International Relations , Vol. 18 No. 1(March 2004), p.7-8.*

(٣٩) *Andrew Linklater, "Political Community and Human Security" in Ken Booth (ed.), Critical Security Studies and World Politics, Op.Cit., p. 113-127.*

(٤٠) تعتبر مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية العنوان المقدم للأجندة البحثية الجماعية لعدد من الباحثين الأكاديميين معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام

بالرفاه الإنساني في تجلياته العديدة الفردية والاجتماعية، وبشكل واسع بإعادة مفهمة اللاأمن والحرب والانعتاق. فإذا ارتبط التصور التقليدي للأمن "بغياب التهديد" فإن قائمة التهديدات يجب أن توسّع لتشمل ظواهر مثل: الانهيار الاقتصادي، والاضطهاد السياسي، الندرة، الفائض السكاني، التنافس الاثني، تدمير الطبيعة، الإرهاب، الجريمة والمرض والتي تمثل تهديدات جدية أكثر لرفاه الأفراد ولمصالح الأمم. وبشكل أساسي، التهديد الأمني الأول للملايين غير المعدودة من الناس يأتي من دولهم وليس من العدو. فالوقاية من الحرب هي جزء من المشروع الواسع للإعتاق الإنساني(٣٥)، وبعبارة بوث: الأمن والانعتاق وجهان لعملة واحدة. الانعتاق وليس القوة أو النظام من ينتج الأمن الحقيقي. الانعتاق نظريا هو الأمن"(٣٦).

ثانيا، الانتقال إلى الفرد كمرجع للمعرفة الأمنية:

بحديثهم عن "اختراع الانسانية" عملة الانعتاق والأمن ـ على خلاف بكاء روسو الشهير: "ولد الإنسان حرا ولكنه في كل مكان مكبل بالقيود"(٣٧)، الانعتاق حسب أنصار مدرسة ابريستويث يستخدم كوسيلة نقدية للنظريات والممارسات التي شكّلت الحياة السياسية، وكسياسة تسعى لتجاوز التقسيمات الاجتماعية القمعية للمجتمع الإنساني على كل المستويات (كالجندر، الطبقة، العرق) ما يعكس تبني منظور عالمي للدراسات الأمنية. فلا يمكن اعتبار أصغر الوحدات الاجتماعية للمجتمع العالمي آمنة بمعزل عن أمن المجتمع الإنساني بأكمله. هذا الأخير الذي يمثل الفرد مظهره الثابت و عبر التاريخي، بهذا يصبح الفرد المرجع الأولي في الإشكالية الأمنية. هذا الفهم وجّه المشروع النقدي لأنصار المدرسة لاكتشاف ما أسماه بوث "حقائق الأمن" ***Realities of Security*** أو اللاأمن التي تم حجبها بسبب التفكير التقليدي. بذلك يصبح "الأفراد غير الآمنين" موضوع الحقيقة الأمنية ويستبدل الارتباط التقليدي للأمن بغياب التهديد بقاعدة الأمن عبارة عن قيمة جوهرية يسعى لتحرير الأفراد أو الجماعات من القيود المادية والإنسانية(٣٨).

ثالثا، الجماعات الاعتاقية والبعد الكوسموبوليتاني في التفكير الأمني النقدي:

ضرورة التعامل مع الإنعتاق كممارسة اجتماعية يتطلب المساءلة النقدية للبنى الاجتماعية القائمة لمعرفة طريقة إنتاجها للأمن، هذه الممارسة تكون بخلق "الجماعات الإعتاقية" ***emancipatory communities*** المرتبطة بفكرة الكوسموبوليتانية أو العالمية التي تفترض المساواة بين الأفراد، وترفض الاختلافات الأخلاقية المرتكزة على العوامل المتعلقة ب: الجندر، العرق أو الوطنية. فمن المنظور النقدي يتطلب الأمن تطوير أشكال للجماعة السياسية، وذلك من خلال إزالة القيود على الفواعل، ونقد وتجاوز الهياكل المهيمنة والقمعية التي تمثل مخرجات تطبيق الحكمة المشوهة في العالم حسب فيروز عبادي . هاته البنى تضمن المشاركة الفعّالة من خلال أنظمة حوارية (سواء بصورة مباشرة أو غير

بالدانمارك ***COPRI*** (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٤). استضاف المعهد مجموعة متميزة من الباحثين ذوو التوجهات النظرية المختلفة من أمثال: جاب دي وايلد، مورتنكيلستراب، بيير ليمتر مورتن كيلستراب مدير المشروع منذ٥٣، لين هانسن، واولي ويفر الذي شارك منذ البداية، ولكن الدور الجدي جاء على إثر دخول باري بيوزان كمدير لأحد المشاريع البحثية للمعهد:"الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي"، إضافة إلى الأعمال الأخرى التي قدمها ذات الأثر الكبير على مشروع كوبنهاغن خاصة كتابه: "الشعب، الدولة، والخوف" بطبعاته الثلاث والذي يعتبر أكثر التحليلات

مباشرة عن طريق ممثلين منتخبين بصورة ديمقراطية)، وتتضمن إرادة لتوسيع نطاق هذه الترتيبات عبر المستويين المحلي والسياسة العالمية. حسب لينكلايتر تطور فكرة الجماعة الأمنية بظهور أشكال أكثر حوارية يمثل مفتاح تقدم الفكرة الكانطية: "الشرط الكوسمبوليتاني للأمن السياسي العام"(٣٩).

٢ ـ ٣ ـ مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية(٤٠):

عملية المزج بين: أولا، الفتحة التي أحدثها بيوزان في دراسته للأمن(٤١) والتي سمحت بتوسيع وتعميق مجال البحث في الدراسات الأمنية. وثانيا، مفهمة العولمة كزيادة في نطاق وحجم وكثافة التفاعلات البشرية وبالتالي زيادة مطردة في، مستويات الاعتماد المتبادل، المصالح والمصائر المشتركة، وهيمنة النشاط الاقتصادي بديل الحرب كقوة دافعة لكل من الدولة والسياسة الدولية. وبالتالي تأطير هذه النشاطات الاقتصادية ونتائجها خارج الدولة الإقليمية بالإضافة إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة والرفاه. كل هذا ساهم في خلق ديناميكية فكرية ومفاهيمية لمدرسة كوبنهاغن استكشف وحقّق من خلالها الباحثون بصورة نقدية كيفية ظهور التهديدات العسكرية وغير العسكرية لفهم وإدراك إشكالية الأمن الأوروبي(٤٢) من خلال ليس فقط التأسيس التاذاتاني للتهديدات الوجودية أو العملية التي تتشكل وفقها هذه التهديدات أي "الأمننة" ***Securitization*** ولكن ربط الأخيرة بأهم المفاهيم المبتكرة للمدرسة "الأمن المجتمعي" و"مركبات الأمن الإقليمي" والذي سيساهم بشكل كبير في توظيف مخطط تحليلي لتأثيرات العولمة على الأمن وعلى الطريقة التي تواجه فيها الأنظمة الاجتماعية المشاكل الأمنية.

الأمننة

بداية، تشير الأمننة إلى العملية التي يصرّح فيها الفاعل بقضية أو دينامية معينة بأنها تشكل تهديداً وجودياً لبقاء موضوع مرجع معين، وقبول الجمهور المعني بالتهديد يمكّن من تعليق السياسة العادية واستخدام إجراءات استثنائية استجابة للأزمة. بهذا المعنى يصبح الأمن موقع مفاوضات بين المتحدثين والجمهور ولكنه مشروط بشكل كبير بتمتع المتكلم بموقع سلطوي. القضية الأمنية حسب هؤلاء الباحثين ليست بالضرورة بسبب وجود تهديد وجودي حقيقي، ولكن تقديم القضية كتهديد. وبالتالي عملية الأمن تعتبر حسب نظرية اللغة فعل الخطاب. يقول ويفر: "بمساعدة نظرية اللغة يمكن أن نعتبر الأمن "كفعل خطابي، في هذا الاستخدام الأمن ليس من مصلحته تقديمه كإشارة إلى شيء أكثر واقعية ;الكلام نفسه هو الفعل"(٤٣).

انتقال القضية من مجال السياسة العادية إلى نطاق السياسة الاستعجالية أي أين يتم

النظرية الشاملة لمفهوم الأمن في أدبيات العلاقات الدولية إلى يومنا هذا. التحرك الرئيس الذي قام به بيوزان تمثل في توسيع الأجندة الأمنية لتشمل خمس قطاعات. (الأمن العسكري ،الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي،الأمن البيئي). التحرك الثاني أي تعميق مفهوم الأمن واعتماد ثلاث مستويات تحليلية على طريقة كينيث وولتز وهي: الأفراد، الدولة، والنظام الدول.

(٤١) ***BarryBuzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century", International Affairs, Vol. 67, No. 3 (1991), BarryBuzan, People, States and Fear : The National Security Problem in International Relations,(London: Harvester: Wheatshea, 1983), Barry Buzan, et al., Security: A New Framework for Analysis,(Boulder CO: Lynne Rienner 1998).***

(٤٢) أبحاث المدرسة حول العولمة وخصخصة العنف المنظم مثل أعمال كل من:

Anna Leander, "The globalisation debate:

التعامل مع القضية بسرعة على خلاف القواعد الديموقراطية العادية وقواعد صنع السياسات(٤٤). ففعل الكلام مثير للاهتمام بالضبط لأنه يحمل إمكانية التمرد بعبارة ويفر للخروج عن المألوف لتأسيس معنى لم يكن موجوداً مسبقا في السياق(٤٥). هذا يعني أن الأمن ليس له أي معنى معطى (موجود من قبل) ولكن يمكن أن يكون أي شيء يقوله الفاعل المؤمِّن. بعبارة ريتا توراك الأمن هو بناء اجتماعي وتاذاتاني، هذا هو معنى الأمن(٤٦).

الأمن المجتمعي: من يؤسّس لمفهوم التهديد؟

هذه العملية التركيبية لبناء مفهوم الخطر استخدمها الباحث كلستراب ***M. Kelstrup*** في عمله "العولمة واللاأمن المجتمعي: أمننة الإرهاب والاستراتيجيات المتنافسة على الحكم العالمي" لبناء رؤيته التحليلية لأحداث ٠٩/١١ كخطوة راديكالية في عولمة شكل معين من اللاأمن المجتمعي(٤٧) المتمثل في الإرهاب. هذه الأحداث وردود الفعل حولها خلقت وضعاً تكوينياً جديداً في السياسة العالمية على غرار الثغرات الأمنية عبر الوطنية ذات الطابع المدني ـ الانتحاري لمثل هذه الجماعات. ولكن توظيف إطار موسّع للأمننة أو ما يعرف بالأمننة الكلية ***Macrosecuritisation*** لإضافة بعد موسّع للعلاقة بين الفاعل المؤمِّن والجمهور من خلال تأطير القضايا، والأجندة والعلاقات الأمنية في نطاق المنظومة العالمية(٤٨).

الأمننة الكلية الناجحة والقادرة على تنظيم ديناميات الأمن السائدة للمجتمع الدولي لعدة عقود حسب هذا الفهم ترتكز على قاعدتين رئيسيتين: أولا، وجود بناءات عالمية للتهديد والمواضيع المرجعية جسّدتها الخطابات الرسمية لمختلف قادة وممثلي الدول والمجتمعات تتفق جلّها على "الاعتقاد بإيديولوجية عالمية"أي تهديد القاعدة وايديولوجيتها لمفاهيم الحضارة بكافة أنواعها هذا ما يفهم من إنذار الرئيس الأميركي: "أنت معنا أو ضدنا" ما خلق جواً شبيهاً بالحرب الباردة يفرض اختيار كل طرف لجهة معينة(٤٩). ثانيا، الإجراءات الاستثنائية أي الخروج عن حدود السياسة العادية على المستوى العالمي جسّدتها إعادة مراجعة مختلف السياسات المحلية وتعزيز آليات الرقابة وتعزيز المراقبة الدولية على الممارسات الوطنية، إضافة إلى استحداث المادة ٥ من معاهدة واشنطن لحلف الناتو التي تعتبر بأن أي هجوم على عضو من أعضاء التحالف هو هجوم على باقي الأعضاء. الدور الأكثر جدية كان بإعلان الحرب العالمية على الإرهاب ***(GWOT)*** التي تحمل العديد من المضامين المعيارية في السياسة الدولية لا تقتصر فقط على وجود ترخيص قانوني لاستخدام القوة العسكرية (العمليات العسكرية بقيادة الناتو : العمليات البحرية أو ما يعرف ب ***Operation Active Endeavour***، وعمليات الحرية الدائمة

dead-ends and tensions to explore", Journal of International Relations and Development, Vol. 4, No. 3(2001): 274-85, BjrnMller, "Private military companies and peace operations in Africa", Militrt Tidsskrift, Vol. 130, No. 3 (2001): 175-99, Jung Dietrich, Shadow Globalization, Ethnic Conicts and New Wars: A Political Economy of Intra-State War (London, New York, NY: Routledge, 2003).

(٤٣) *Ole Waever, "Securitization and Desecuritization.in: Ronny Lipschutz (ed.), On Security (New York: Columbia University Press 1995), pp. 46-86.*

(٤٤) *RitaTaureck, "Securitization theory and securitization studies", Journal of International Relations and Development, Vol 9, N 1, (March 2006), p. 55.*

(٤٥) *Ole Wver, "The EU as a security actor: reflections from a pessimistic constructivist on post-sovereign security or-*

Operation Enduring Freedom في كل من أفغانستان، الفليبين والقرن الإفريقي ومنطقة الصحراء)(٥٠)، ولكن محاولة إضفاء الشرعية على مثل هذه الاستراتيجية يثير مسألة المعضلة المعيارية لكتابة وتكلم الأمن والتأسيس الذاتي لاستراتيجيات متنافسة مرتبطة بعلاقات القوة للحكم العالمي.

نظريا، أثار باحثو كوبنهاغن ما يعرف بالمعضلة المعيارية ***Normative Dielemma*** عند كتابة أو التكلم حول قضية أمنية. فالتعبئة الاجتماعية للتوقعات الأمنية يعتمد بصورة كبيرة على اللغة الأمنية: فكيف يمكن للفاعل المؤمن دراسة عمليات الأمننة الحالية في القطاع الاقتصادي كنتيجة للأزمة الاقتصادية دون أن يكرر أو يكون رهينة الذاتية الرأسمالية المهيمنة، أو يضفي الشرعية على المعونات النقدية الحكومية للبنوك البارزة وصناعات معينة خاصة: صناعة السيارات، أو تبرير استهداف مجتمعات المهاجرين؟(٥١).

قياسا على ذلك، الصورة المعقّدة لأحداث ٩/١١ طرحت مسألة الشرعية العالمية لتبني استراتيجيات أمنية قائمة على مفهوم القوة. فالفهم التقليدي للحكم العالمي كنظام الدول الإقليمية السيادية تلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقي الدول نالت اعتراف حق التدخل العسكري بموافقة مجلس الأمن لاستعادة السلم والأمن الدوليين. هذه الإستراتيجية جسّدت الشرعية المؤسسية من خلال العمل على تعزيز الأنظمة والمنظمات الدولية الناشئة لتنظيم حالة الصراع الدولي (اللجان المختلفة للأمم المتحدة: لجنة براندت ***Brandt-Commission1979*** لجنة بالم ١٩٨٢ ***Palme-Commission***، لجنة براندتلاند ١٩٨٧ ***Brundtland***، ولجنة الحكم العالمي ١٩٩٥). لكن توظيف الأمننة والحرب على الإرهاب مثّل فرصة للدول التعديلية لإعادة تموضع توجهات سياستها الخارجية في غياب أي تحد لهيمنتها والتأسيس لمفهوم جديد للشرعية يتجاوز القانون الدولي للدفاع عن مفاهيم مثل "الإنسانية" و"الحضارة"(٥٢). ففي حالة العراق، كشفت الحرب على الإرهاب التداخل الكبير بين قضايا السياسة والاقتصاد ما أبرزته المراسيم التي أصدرتها إدارة بريمر (السلطة المؤقتة في العراق) المغيّرة جذريا للإطار القانوني المنظّم للنشاطات الاقتصادية العراقية: كالمرسوم رقم ١٢(٢٠٠٣/٠٦/٠٧) الذي علّق جميع التعرفات الجمركية ورسوم التصدير وحقوق الترخيص وأشكال أخرى من القيود على التجارة الدولية الأمر الذي جسّده انفتاح الاقتصاد العراقي على رؤوس الأموال الأجنبية وتعرض مختلف القطاعات الاقتصادية العراقية للمنافسة الدولية. إضافة إلى ذلك، نجد المرسوم رقم ٣٩ المغيّر للقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في العراق. كل هذه التغيرات عبّرت عنها صحيفة فاينانشال تايمز كالتالي: "من خلال القوانين الجديدة ستصبح العراق من أكثر الاقتصادات تحررا في الدول النامية، أو حلم كل ليبرالي".

ders", in: Morten Kelstrup and Michael C. Williams (eds), International Relations Theory and the Politics of European Integration: Power, Security and Community, (London and New York: Routledge, 2000), p. 286.

Rita Taureck, (٤٦) ***"Securitization theory and securitization studies?", Op Cit., p. 55.***

(٤٧) الحالة التي تكون فيها الكيانات المجتمعية الجماعات والأفراد محل تهديد على غرار النسخة التي قدمها كل من ويفر وبيوزان عندما تكلما عن الهوية كقيمة معرضة للتهديد الهويات ـ الكلية ***macro-identities***

استخدم كلستراب مفهوماً واسعاً للأمن المجتمعي لا يتضمن فقط تهديد الهوية الجماعية ولكن الحالة التي يتعرض فيها كل الأفراد في مجتمع ما محل تهديد. وكذلك الحالات التي لا تكون فيها التهديدات موجهة نحو الهوية الجماعية الكلية تهديدات موجهة للأفراد أو اتجاه النظام الاجتماعي.

Morten Kel- (٤٨) ***strup, "Globalization and societal insecurity The securitisation of terrorism and competing strategies for***

٣ـ٣ ـ مدرسة باريس للدراسات الأمنية

حسب مدرسة باريس، طرح ما يعرف بالتهديدات الجديدة: المافيا والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، عمليات التهريب الحدودية، والهجرة غير الشرعية، وكذلك التدفق الهائل للاجئين ساهم في خلق روابط بين الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الغربية مع البطالة، وصعوبات دولة الرفاه، وظهور ما يعرف بالجرائم البسيطة والوضع العالمي(٥٣) خاصة بعد أحداث ٩/١١ والخطابات التي قدمتها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها المؤكّدة على ضرورة عولمة الأمن، ما ساهم في الترويج لفكرة اللاأمن العالمي الذي يعزى إلى تطور تهديدات الدمار الشامل المستمد من المنظمات الإرهابية أو الإجرامية والحكومات المدعمة لها. حيث تفترض هذه العولمة تجاوز الحدود الوطنية، وإلزام فواعل أخرى في الحقل الدولي للتعاون، وفي نفس الوقت تجاوز التمييز التقليدي بين عالم الحرب، الدفاع، الإستراتيجية والنظام العالمي، وعالم الجريمة، والأمن الداخلي، والنظام العام وتحقيقات الشرطة. الدمج بين الدفاع والأمن الداخلي ضمن شبكات مترابطة، أو ضمن حقل "مهنيي إدارة القلق" (اللاأمن) يعتبر قلب التحولات المتعلقة بالشرطية العالمية(٥٤)، حسب هذه الرؤية الوظيفية للأمن واللاأمن يمكن الحديث عن العولمة في الإطار النظري لمدرسة باريس من خلال الأطر التالية:

أولا، تعيين حقل مهنيي اللاأمن

بالاعتماد على مفهوم مجتمع الخطر لاولريش بيك أو تعددية التهديدات أعاد باحثو المدرسة مناقشة منطق الأمننة الذي قدمه كل من بيوزان وويفر من خلال طرح الإشكال التالي: كيف يمكن لمجتمع يطغى عليه عدد لا يحصى من المخاطر التمييز بين المخاطر الوجودية والعادية بالاعتماد على مفهوم الأمننة الذي يفرض تخصيص مخاطر معينة كتهديدات وجودية؟

الإجابة عن هذه الإشكالية يقدمها حسب بيغو كل من: مهنيي الشرطة الحضرية، الشرطة الجنائية، وشرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مراقبة الهجرة، الاستخبارات، تكنولوجيا المعلومات، أنظمة المراقبة البعيدة المدى والكشف عن الأنشطة الإنسانية، الحفاظ على النظام، إعادة إرساء النظام، تهدئة وحماية المناطق الحضرية، والعمل النفسي، وذلك من خلال ما يعرف "بسلطة الإحصاءات" المستمدة من الإجراءات التقنية لجمع وتصنيف البيانات. هذه السلطة تساهم في: أولا، تأسيس حقل الأمن يدرك فيه المهنيون تمايزهم وتنافسهم حول احتكار المعرفة الشرعية لما يشكل قلقاً مشروعاً أو "تهديداً حقيقياً(٥٥)، وبعبارة بورديو ***Bourdieu*** الحقل كمنهجية أو شبكة من العلاقات الموضوعية بين المواقف(٥٦)، ثانيا، من خلال استبعاد بعض الخطابات البديلة وإقصاء معارضة غير المهنيين يتأسس الحقل بين هؤلاء المهنيين وفق لعبة معينة وقواعد تفترض نمطاً معيناً من

global governance", in: Stefano Guzzini and Dietrich Jung (eds), Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research (London : Routledge, 2004), p. 106-107.

(٤٩) *Barry Buzan, "The War on Terrorism: the new Macro-Securitization", Oslo Workshop papers, Oslo, (2006), p. 1-5.*

(٥٠) للتفصيل أكثر انظر موقع الحلف على الشبكة: *http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52060.htm*

(٥١) *Catherine Charrett, "A critical Application of Securitization Theory : Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security", ICIP Working Paper. Barcelone, 2009), p. 15.*

(٥٢) *Morten Kelstrup, "Globaliztion and societal insecurity The securitisation of terrorism and competing strategies for global governance". Op. Cit., p. 114-115.*

(٥٣) *Dider Bigo, "The Möbius Ribbon Of Internal And External Security(Ies)" In Mathias Albert Et*

التنشئة الاجتماعية أو وضع بعبارة بورديو ***Habitus*** من مسارات مهنية ومواقف اجتماعية معينة ليست معرّفة على نسق الحدود الوطنية(٥٧). وبالتالي إستراتيجية لتجاوز الحدود الوطنية وتشكيل "تحالفات مهنية نقابية" لتعزيز مصداقية ادعاءاتهم ولكسب الصراعات الداخلية ضمن حدود دولهم(٥٨). بهذا المعنى، اقتران اللاأمننة ***(in)securitization*** بمفهوم الحقل يمثل دعوة للباحثين لاكتشاف العلاقات بين الوكالات الأمنية ووضعها وأدوارها ونشاطاتها وأطرها المؤسسية. الفواعل إذا كما تفترض المدرسة تشارك في صراعات الحقل، والتحليل من حيث الفضاءات الاجتماعية يتطلب التحقيق العملي لمضامين الصراعات على حدود الحقل، ومدى تأثيرها على وجود الحقل(٥٩)، بهذا المعنى، يمكن وضع التعريف التمهيدي التالي لحقل مهنيي اللاأمن وبشكل عام "إدارة القلق":

يعتمد الحقل بصورة أقل على الإمكانية الحقيقية لممارسة القوة، كما هو الحال بالنسبة لتحليلات هوبز وفيبر في علم الاجتماع الكلاسيكي، حيث يمكن تعريف الحقل بوصفه وظيفة للإكراه. بل يعتمد على قدرة الوكلاء أو الفواعل لإنتاج بيانات القلق والحلول الحاضرة لتسهيل إدارة القلق. كما يعتمد على قدرة الناس والتقنيات لإدارة أبحاثهم ضمن هذه المجموعة المكتشفة من البيانات على المستوى الروتيني، لتطوير الارتباطات، والملفات التعريفية، وتصنيف أولئك الذين يجب تحديدهم ووضعهم تحت المراقبة"(٦٠).

ثانيا، الشرطية ومنطق إدارة الخطر

أصبحت النشاطات الشرطية أكثر اتساعا من خلال الارتباطات بين مختلف المؤسسات وعملها ضمن شبكات عبر وطنية، وذلك عند الحديث عن القضاء الأوروبي ***Eurojust***، والشرطة الأوروبية ***Europol***. هذه النشاطات الشرطية والمختصة بالمراقبة وحفظ الأمن العام تتم الآن عن بعد خارج الحدود الوطنية. حيث أصبحت أنظمة الشرطة الوطنية مهيكلة ضمن شبكات متباينة تعتمد على الموارد الدولية وفقا لتخصصاتهم المهنية المعينة كالاتجار بالمخدرات والإرهاب وحفظ النظام، وأعمال الشغب في مباريات كرة القدم. مثل: إيفاد مستشاري الأمن الداخلي إلى الخارج، في القنصليات التي تصدر التأشيرات التي تسمح للناس بدخول منطقة شنغن ***Schengen*** فمن ناحية، تؤثر على شركات الطيران والتي بدلا من الشرطة فوّض إليها مهمة التحقق من جوازات السفر واستئجار حراس أمن خاصين وتدريب موظفيها للقيام بمهام المراقبة، ومن ناحية أخرى، فإنها تحوّل دور الجيوش من بناء السلم وإعادة الإعمار إلى الإشراف على أنشطة الجريمة المنظمة المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الأمن الداخلي. وأخيرا، إنشاء روابط مع وكالات الاستخبارات من خلال تبادل نفس قواعد البيانات".

تنوع التخصصات يعني أن الشرطة لا تشكل شبكة متجانسة واحدة ولكن "فسيفساء"

Al (Eds), Identities, Borders, Orders : Rethinking International Relations Theory(Minneapolis, MN: University Of Minnesota Press, 2001), p. 91-92.

(٥٤) *Didier Bigo, "Globalized (in) Security: The Field and the Ban-opticon". in Didier Bigo and Anastassia Tsoukala (eds), Illiberal Practices in Liberal Regimes. (Paris: L'Harmattan, 2006) P. 10-11.*

(٥٥) *Bigo, Didier, "Globalized (in) Security: The Field and the Ban-opticon", Op. Cit., p 10-12.*

(٥٦) *Pierre Bourdieu et Loïc J. D. Wacquant, Réponses, (Paris: Seuil, 1992), p. 73.*

(٥٧) *Mathieu Deflem, "Bureaucratization and Social Control: Historical Foundations of International Police Cooperation", Law & Society Review, Vol. 34, No. 3(2000), p. 739-747, Didier Bigo, "Liason Officers in Europe ; New Officers in the European Security Field?"?in*

تربط بين النشاطات المشتركة سواء على مستوى الهوية (الفرنسية والبريطانية والألمانية، أوروبا الغربية والجنوبية)، والمهن (الشرطة والشرطة العسكرية، وموظفي الجمارك)، المستوى التنظيمي (الوطني والمحلي والبلدي)، المهام (استخبارات، ومراقبة الحدود، والشرطة الجنائية)، المعرفة (تصورات التهديدات وهرمية الأعداء)، والابتكار التكنولوجي (نظم الكمبيوتر، والمراقبة الإلكترونية). كل هذه النشاطات تشارك في ما اصطلح عليه "باستخلاص معلومات الأمن الداخلي في الخارج" حيث تسلط المراقبة نفسها على الفضاءات والدول والأشخاص الذين يعتبرون تهديداً أو خطراً للأمن الوطني والنظام العام(٦١). وبالتالي، تعمل المراقبة بمفهوم الاستخبارات التقنية على التحكم في تحركات الأفراد الداخلية والخارجية كالتأشيرات مثلا(٦٢). هذا الاتجاه يظهر بوضوح من خلال تطور تكنولوجيات المراقبة المخصصة للقطاعات الأمنية(٦٣) على سبيل المثال لا الحصر: تقنيات حوسبة البيانات الشخصية والبرمجيات التي تسمح بتخزين وتبادل ونقل هذه البيانات بصيغة سريعة وآمنة أصبحت تلعب دوراً حاسماً في هذا الإطار. فقد تم الجمع بينها وبين الأشكال التقليدية لتحديد الهوية من خلال إدراج الرقائق (***RFID***) التي ازدهرت الآن من خلال طلبات الحصول على التأشيرات، وجوازات السفر، بطاقات الهوية وتصاريح الدخول إلى بعض المناطق المحددة، والمنافسة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية في الصناعات الأمنية المتعلقة بالمعرفة البيوميترية، والبرمجيات لاستخراج البيانات وإدماج حماية البيانات في هذه البرامج والتقنيات تمثل عنصراً أساسياً في السياق المفسر للجهود على جانبي الأطلسي لتعبئة شراكة معينة بين القطاعين العام والخاص(٦٤). مما سبق ذكره نستنتج أن الحديث عن المراقبة في مدرسة باريس يشير إلى الارتباط الوثيق بأفكار المفكر ميشال فوكو ***M. Foucault*** عندما تكلم عن فكرة البانوبتيكون ***panopticon*** كنوع معين من البناء المعماري للسجون صممه الفيلسوف الانجليزي بنثام ***J. Bentham*** أواخر القرن الثامن عشر ـ لفهم كيف يعمل المجتمع عموما. الهدف من بنية البانوبتيكون هو تمكين الحارس في البرج المركزي من مراقبة جميع السجناء المحتجزين في زنزانات فردية حول البرج من دون أن يدركوا بأنهم مراقبون، ما يخلق شعور المعرفة غير المرئية لدى السجناء. فالتأثير الرئيس للبانوبتيكون هو إحداث حالة من الرؤية الواعية والدائمة لدى السجين، ما يضمن الأداء التلقائي للسلطة أو الحلم الدائم للقوة بأن تكون لها طريقتها بدون الممارسة المرئية للإرادة التي تنتج المقاومة(٦٥). نفس المنطق طبقه دير ديريان في حقل العلاقات الدولية عندما حاول الإجابة عن الإشكالية التالية: في سياق ما بعد الحداثة كيف يمكن للسلطة ـ نظام/مؤسسة ـ المحافظة على الاستقرار وتطبيع العلاقات مع الدول أو الكيانات الغير في سياق الحديث عن الهيمنة الغربية وفي نفس الوقت، تأسيس الهيمنة في ظل التنويعات والانقسامات على المستوى

James W. E. Sheptycki (ed.) Issues in Transnational Policing (London, Routledge September 2000), p. 67-100.

(٥٨) على سبيل المثال: محاولة ***(DST)*** إدارة المخابرات الداخلية ومكافحة التجسس الفرنسية إثبات قوتها ضد الجهاز المسؤول***(DGSE)*** عن الاستخبارات الأجنبية الفرنسية بشأن المعلومات المتعلقة بالجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا لوضع في الواجهة تبادل الخدمات بين الوكلاء العاملين على الإرهاب وأولئك الذين يعملون على مكافحة التجسس. نتيجة ذلك، تأسيس روابط بين خدمات أجهزة المخابرات المغربية، التونسية، الجزائرية والسورية والتي كانت معارضة للعنصرية/الوطنية التي تضطلع بها الوكالات الفرنسية. وضع بعض أعضاء***(DST)*** معارضي الحكومة لهذه الدول والذي يعيشون في فرنسا تحت المراقبة (خاصة فيما يتعلق بمحاولات الاغتيال)، مامكنها من الحصول على معلومات أكثر دقة عن كما استخدمت***(DGSE)*** هذه الشبكة العبر وطنية لتعزيز موقفها الداخلي. الأمر نفسه عند الحديث عن المنافسة بين مكتب التحقيقات الأميركي

المحلي؟ حسب دير ديريان، في مجتمع فوضوي ليس هناك برج مراقبة مركزي لاستقرار العلاقات، ليس هناك بانوبتيكون لتحديد وتوقع الجنح، ولكن هناك استقرار تطبيع للانضباط، القوة التكنواستراتيجية للمراقبة. هذا البانوبتيكون الجديد يتخذ أشكالا متعددة كاستخبارات الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، استخبارات الرادار، استخبارات القياس عن بعد والصور. هذا ما يشكل نوعاً جديداً من السلطة في العلاقات الدولية، فالاستخبارات الإنسانية (نوع من الاستخبارات تستمد المعلومات من مصادر بشرية) لعبت ولا تزال تلعب دوراً مهماً في استقرار العلاقات من خلال اليقظة والحذر، ولكنها تفتقر إلى قوة الانتشار والثبات التي يتميز بها نظام الاستخبارات التقني، فضلا عن القدرة على تقديم معلومات مفصلة خالية من القيم عن موضوع المراقبة. فقوة الاستخبارات التقنية تكمن في جو الحقيقة التوضيحية المحيطة بالصورة. وبعبارة دير ديريان"الصورة لا تكذب"(٦٦). هذا التحليل الفوكولتي لمنطق التهديد بالانتقال من الأمن إلى المراقبة، وتأثير صناعة الأمن في تأطير تقييمات التهديد ومواطن ضعف المجتمع ساعد على تطوير نوع آخر من الدراسات لا يقتصر على دراسة التهديدات الوجودية بمنطق الأمننة النخبوي حسب أنصار مدرسة كوبنهاغن واستلزامية العدو والصديق. ولكن على المستوى الأمني الحالي، جو الشك والريبة في سياق أحداث ٩/١١ والحرب على الإرهاب فتح الطريق أمام استخدام تقنيات محددة لتعريف الجماعات وتطوير أشكال استخباراتية. أصبح تركيز الأمن المحوري من خلالها على الخطر أو "إدارة الخطر" ***Risk Management*** كمتغير تحليلي جديد طوره في حقل الدراسات الأمنية كل من أولريش بيك وأطروحته حول مجتمع الخطر، إضافة إلى الكتابات المستوحاة من فكر فوكو التي تصورت الخطر كشكل معين من أشكال الحكوماتية ***Governmentality***(٦٧).

فعلى خلاف الارتباط التقليدي لمفهوم الأمن بالحرب والعنف في حقل العلاقات الدولية، وادعاء أنصار كوبنهاغن بضرورة التمييز بين الأمن والخطر لأن الأسئلة التي يثيرها الأخير لم توجه بنفس معنى التهديد والبقاء والاستعجالية، قدم باحثو مدرسة باريس مأسسة جديدة للأمن تعتمد بصورة كبيرة على الممارسات الروتينية للبيروقراطية حيث تحليل وإدارة وحساب الأخطار تلعب دوراً مركزياً. ولمحاولة التقليل من اللايقين وحالة الطوارئ حسب الباحثة "ارادوا" فهمنا العام للمخاطر يستند إلى فرضية إمكانية تصنيف الخطر والى حد ما توقعه. أو بعبارة روز ***Rose*** يفهم الخطر كعائلة من طرق التفكير والتصرف تنطوي على حسابات المستقبل المحتمل في الحاضر تليها التدخلات في الوقت الحاضر من أجل السيطرة على هذا المستقبل المحتمل"(٦٨).

من جهة أخرى، ارتباط الخطر بعلاقة محددة بالمستقبل من خلال رصد ومحاولة حساب ما يمكن للمستقبل أن يقدمه، والحاجة إلى مراقبة والحد من آثاره الضارة المحتملة يشير

ووكالة المخابرات***(FBI)*** الأميركية ***(CIA)*** وإدارة مكافحة المخدرات الأميركية المنافسات العبر ***(DEA)*** وطنية أثرت على السياسات المعارضة في الخارج، كما في حالة أفغانستان والمنظمات السرية كالقاعدة في فترة التسعينات. انظر:
Didier Bigo, "Globalized (in) Security: The Field and the Ban-opticon.Op. Cit., P. 41.

(٥٩) ***C.A.S.E. Collective, Op.cit, p. 458.***

(٦٠) ***Didier Bigo, "Globalized (in) Security: The Field and the Ban-opticon". Op. Cit., p. 23.***

(٦١) ***Didier Bigo, "Globalized (in)Security: The Field and the Ban-opticon". Op. Cit., p 17-18.***

(٦٢) ***Ibid., p. 22.***

(٦٣) حيث تم الاستفادة مؤخرا من تعدد أشكال المراقبة المزدهرة في الشركات الخاصة - التي تسعى جزئيا إلى معرفة المزيد عن المستهلكين - ونقلها إلى البيروقراطيات العامة: فتم إنشاء في المجال الأمني ما يعرف بتجمع المراقبة ***-surveil-lance assemblage*** الذي أصبح الآن موضوع محاولة من جانب أجهزة

إلى استلزام اللايقين بالخطر؛ عدم التيقن من العلاقة بين السبب والنتيجة يجعلنا نتشبث حسب جونز بقشة من الاحتمال(٦٩). فمن خلال التمييز بين الخطر الواقعي الملموس والافتراضي جادل ايريكسون بأخلاقية قرارات إدارة الخطر لمواجهة اللايقين. فالحديث عن إدارة القلق كشكل من أشكال الحكومة يشير بصورة استلزامية إلى نمط معين من الأخلاقية العملية ـ المتعارضة مع الأشكال التقليدية للتفكير الأخلاقي والقضائي ـ فبدلا من إلقاء اللوم والمسؤولية على الفاعل الفردي تميل مقاربة إدارة الخطر باتجاه الاعتبار البنيوي للمسؤولية، فمنع الخسارة، والحد من الضرر، والتعويض الفعّال يتحقق بسهولة عن طريق العمل التعاوني والمسؤولية المشتركة. إذا، الخطر مرتبط بالتقييمات الأخلاقية للتهديد يستخدم في الثقافة السياسية لتعبئة المجتمعات الأخلاقية للتعامل مع التهديد بطريقة معينة ولتعزيز المساءلة(٧٠)، اذا، يمكن التمييز بين التهديد والخطر حسب كاستل كالتالي:

"استقلالية مفهوم الخطر عن التهديد فالخطر لا ينشأ من حضور تهديد محدد ودقيق مجسد في فرد او جماعة.. في الواقع لم تعد هناك علاقة فورية مع الموضوع لانعدام وجود الأخير. السياسات الوقائية الجديدة لم تعد تعالج الأفراد ولكن العوامل والارتباطات الإحصائية للعناصر غير المتجانسة، بحيث يتم تفكيك موضوع التدخل ومن ثم يتم إعادة بناء مجموعة من العوامل المسؤولة عن إنتاج الخطر. فهدفهم الرئيسي ليس مواجهة حالة خطيرة محددة ولكن توقع كل الأشكال المحتملة لظهور الخطر" (٧١).

الحديث عن منطق إدارة الخطر في حقل الدراسات الأمنية يرتبط بصورة كبيرة بدراسة ما يعرف بصناعة التأمين ضد المخاطر. حسب التحليل السابق، قدمت عملية إدارة الخطر عنصري اللايقين والمجهول في قلب عمليات الحكم. وبالتالي، يقتضي منطق المراقبة التقليدي الحكومي تحليل إمكانية منع العنف المحتمل وقوعه من طرف المجموعات الصغيرة، ورصد المستقبل للحد من اللايقين من خلال التقنيات والتنسيق أو ما يسمى باللغة الرسمية "الوقاية" والتي تعمل في الواقع بصورة استباقية بصورة عامة.

يمتاز مفهوم التأمين حسب الباحثة ارادوا بتمثيل للمستقبل وجعل الاحتمالات حقيقة من خلال نمذجة المستقبل في الحاضر. فتأمين الإرهاب مثلا يحدد من جهة مستقبل الأحداث الكارثية من خلال تصور إمكانية الهجمات الكيميائية والنووية، ومن جهة أخرى يقوم بمحاولة توسيع حقيبة التأمين وتمثيل هذا المستقبل كاستمرارية متواصلة للحاضر، أي ضمان استمرارية الحياة الاجتماعية والاقتصادية بتحمّل تبعات الخسائر والتعويضات من قبل ليس فقط العمل الحكومي ولكن يمتد الى الشركات والأفراد(٧٢).

فعجز الوكالات الأمنية العامة على الطمأنة والحماية في مواجهة توسع نطاق بيئة التهديدات ساعد على ظهور الدور المتنامي للشركات الأمنية الخاصة أو خصخصة القطاع

الاستخبارات لربط طبقات مختلفة من المعلومات، وخاصة بين أجهزة الاستخبارات العسكرية وصناعة الأمن. انظر:

Didier Bigo and others, "The Changing Landscape of European Liberty and Security", Op. Cit., p. 10.

(٦٤) ***Ipid., p. 10-11.***

(٦٥) ***J. der Derian, "The Space of International Relations: Simullation, Surveillance, and Speed", International Studies Quarterly, Vol. 34. No. 3(Sep, 1990), p. 303.***

(٦٦) ***Ipid., p. 304 - 305.***

(٦٧) ***Oliver Kessler and Wouter Werner, "Extrajudicial Killing as Risk Management", Security Dialogue Vol. 39, No. 2-3, (April, 2008), p. 291.***

(٦٨) ***Nikolas Rose, "The Politics of Life Itself", Theory,Culture & Society, Vol. 28, No.6(1999), p.7.***

(٦٩) ***John Adams, "Risk and Morality: three framing devices" in Richard Ericson and Aaron Doyle (eds), Risk and Morality (Toronto: Uni-***

الأمني، الأمر المساعد على ليس فقط توضيح الطبيعة التحولية للحقل الأمني المعاصر ولكن التمييز بين الداخل والخارج في إطار المقاربة النقدية للأمن، ومن أمثلة ذلك شركات الأمن الخاصة ***(PSCS)*** والشركات العسكرية الخاصة ***(PMCS)***(٧٣) باعتبارها احد أهم التطورات في مجال الأمن الدولي ظهرت حسب سينجر نتيجة: نهاية الحرب الباردة، وتحول طبيعة الحرب المرتبطة بالخطوط التقليدية بين الجنود والمدنيين، والاتجاه العام نحو الخصخصة والتعاقد الخارجي للوظائف الحكومية. ولكن على الرغم من المساعدات الواسعة التي تقدمها هذه الشركات العسكرية الخاصة من الدعم المسلح للحكومات (حالة العراق وأفغانستان)، وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الدعم اللوجيستي والمساعدة التقنية والتحليل الاستخباراتي. إلا أنها حسب اندرو تثير مجموعة من القضايا العملية والأخلاقية والقانونية المتعلقة باحتكار القوة، ومسألة الصناعة العسكرية الخاصة ومستقبل الجيوش النظامية(٧٤).

فكرة أخرى أشار إليها البيان الجماعي للمقاربات النقدية للأمن في أوروبا حول دراسة التأمين ضد المخاطر بالإشارة إلى إستراتيجيتين. أولا، من خلال وصف انتشار الأمن كنوع واسع من الجهود لتصور ومعالجة المشاكل الاجتماعية من حيث المخاطر، مثل إدارة المخاطر المالية، والضمان الاجتماعي، وخدمات الشرطة والدفاع الوطني والسياسات البيئية وغيرها. ومن جهة أخرى تقديم بيكر ***T. Baker*** فكرة "احتضان الخطر" كإستراتيجية تغير مسؤولية الخطر من المؤسسات إلى الأفراد والشركات(٧٥)، خاصة مبادرات صناعة إعادة التأمين والأسواق المالية لتطوير آليات لتمويل خسائر الكوارث (الطبيعية /المصطنعة)، والتي هي في الواقع حسب بوجن ***Bougen*** مأمنة من قبل شركات التأمين الخاصة(٧٦).

القضية التي أثارها باحثو المدرسة من خلال التمييز بين الخطر وغيره من المفاهيم كالتهديد أثار تحديات انطولوجية وابستيمية للأمن: انطولوجيا، من خلال تحويل الخطر لتحقيق الأمن نحو المزيد من الممارسات المتباينة والمسهبة لا يمكن تمثيلها عبر ثنائيات بسيطة: العدو والصديق أو الأمن والسياسية. ممارسات الخطر إذا، تتداخل مع أو تنافس الحقل السياسي والعسكري المرتبط عادة بالأمن. أما ابستيميا، وفي حين أن الممارسات الأمنية ترتكز أساسا على إمكانية تحديد وتقييم بصورة عملية التهديدات، فإن الخطر يعيد تشكيل بين ما هو قابل للمعرفة عن طريق تقديم اللايقين والمجهول في قلب عمليات الحكم(٧٧). وبالتالي، اعتمد العديد من الباحثين هذه الثغرة لانتقاد الممارسات الأمنية القائمة على مبدأ الشك والريبة وليس على واقع ملموس، وفي الواقع عدم تواجد معلومات موثوقة (منطق الشك والريبة وليس واقعاً ملموساً) حول العوامل المسؤولة عن إنتاج الخطر قد يصبح في الحالة القصوى سببا لتدخل وقائي (الحرب على العراق ٢٠٠٣ مثلا).

versity of Toronto Press, 2003), p. 90.

(٧٠) ***Richard Victor and others, Insurance as Governance. (Toronto: University of Toronto Press, 2003), p. 68-69.***

(٧١) ***Robert Castel, "From Dangerousness to Risk", in: Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller (eds), The Foucault Effect. Studies in Governmentality,(Chicago: Chicago University Press, 1991), p. 288.***

(٧٢) ***Claudia Aradau and van Munster, Rens, "Insuring Terrorism", Assuring Subjects, Ensuring Normality: The Politics of Risk After 9/11", Alternatives: Global, Local, Political, Vol. 33, No. 2 (2008), p. 196.***

(٧٣) ***C.A.S.E. Collective, Op. Cit., p. 464.***

في هذا الصدد يمكن رصد مجموعة من الشركات الأمنية الخاصة مثل: شركة ***Aon plc*** هي شركة متعددة الجنسيات مقرها في بريطانيا تقدم خدمات إدارة المخاطر والتأمين وإعادة التأمين، ورأس المال البشري والاستشارات الإدارية.

من ناحية أخرى بناء مجتمعات الخطر بعبارة "بيك" بإمكانه إحداث إجراءات تمييزية خاصة زيادة. فالتحديد على الأساس الإثني يمكن أن يساهم في المزيد من الإقصاء الاجتماعي للجماعات المهمشة مسبقاً (كالمهاجرين مثلا). من جهته جادل الباحث فان مونستر بأن الطبيعة الاحتمالية للتهديد تبرر دائما وجود وعي دائم للخطر وبالتالي عدم إمكانية إيقاف المراقبة(٧٨)، بحيث يدخل في هذا السياق سياسة القتل المستهدف الذي ادعته كل من الولايات المتحدة في سياق حربها على عناصر ***Targeted killings*** القاعدة أو إسرائيل باستهدافها لعناصر المقاومة الإسلامية "حماس" كاستجابة لأعمال الشر والإرهاب وكطريقة لمنع مثل هذه الأعمال في المستقبل. وبطريقة أكثر اتساقا، اقر المعلقون إعادة تعريف الحدود بين الحرب وتطبيق القانون حيث يتم قتل البشر بدون محاكمات ليس باعتبارهم أعداء ولكن فقط لكونهم يتحملون مسؤولية خاصة أو يلعبون دوراً خاصاً في عدوان العدو(٧٩).

٤ ـ ٣ ـ المقاربة النقدية: الأمن الإنساني

التطور الأخير للنقاشات الأمنية النقدية حول الأمن للخروج من بوتقة التركيز على ما يعرف "بالأمن الصلب"، ومحاولة إدماج الفرد كوحدة تحليلية في إطار ثنائية توسيع ـ تعميق حقل الدراسات الأمنية انطلاقا من الدولة، المجتمع وصولا إلى الفرد حسب نموذج بيوزان، وانطلاقا من توصيف الأمن "كشرط" يفهم على الصعيد العالمي بارتباطه بالأفراد في إطار الحديث عن فكرة الأمن الجماعي والاختصاص الوطني حسب روتشيلد، ظهر ما يعرف بمفهوم الأمن الإنساني ***Human Security*** ليس فقط على مستوى النقاش الأكاديمي، ولكن تجاوز ذلك ليصبح في بعض السياقات جزء من الخطاب السياسي الواسع.

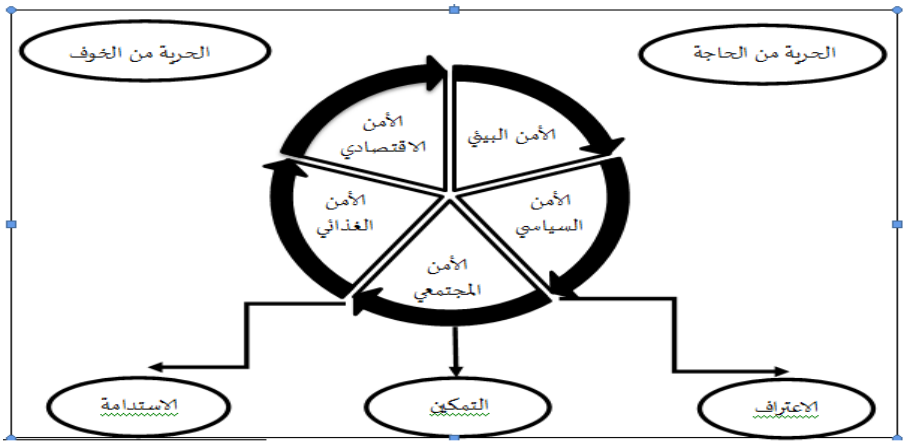

شكل توضيحي للإطار المفاهيمي للأمن الإنساني

تمتلك ما يقارب ٦٠٠ مكتب حول العالم، ويعملون مع ١٢٠ بلدا ب ٦١٠٠٠ موظف. في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انتقل مقرها من شيكاغو إلى لندن. انظر موقع المؤسسة: ***http://www.aon.com/about-aon/about-aon.jsp.***

(٧٤) ***Deborah Avant, "The Privatization of Security and Change in the Control of Force", International Studies Perspectives, Vol. 5, Issue. 2 (2004), p. 153-157.***

(٧٥) ***Tom Baker, "Risk, Insurance, and the Social Construction of Responsibility", in Tom Baker and Jonathan Simon, (eds), Embracing Risk: The Changing Culture of Insurance and Responsibility. (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2002), p. 33-51.***

(٧٦) صورة أخرى من التأمين تمثلت في قانون تأمين مخاطر الإرهاب الذي مرره مجلس ***(TRIA)*** الشيوخ الأميركي سنة ٢٠٠٢ ووقعه الرئيس ج. بوش. حيث أسس هذا القانون البرنامج الفدرالي لتأمين الإرهاب لإدارة نظام التعويضات المشترك العامة والخاصة لتأمين الخسائر الناجمة عن أعمال الإرهاب

ارتبط ظهور الأمن الإنساني بالنموذج الكلي (الكلياني) للتنمية ***Holistic paradigm*** الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٤مع التمييز بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، حيث يمكن رصد جذور مفهوم الأمن الإنساني بالعودة إلى النقاش حول معنى الأمن الذي تميزت به فترة الحرب الباردة خاصة ثنائية نزع التسلح والتنمية التي عالجتها اجتماعات الأمم المتحدة، وعمل مختلف اللجان المستقلة باعتبارها استجابة لزيادة وتيرة السباق نحو التسلح من جهة، و تزايد الاستياء من جهة أخرى حول المفاهيم السائدة للتنمية المختزلة في مجرد النمو الاقتصادي بوصفه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي(٨٠). هذا الاستخدام المتعدد الصيغ لمفهوم الأمن الإنساني سواء من طرف الأكاديميين، أو من طرف اللجان المستقلة المتعلقة بقضايا التنمية(٨١) خاصة في دول العالم الثالث لم يجسد محاولة تغيير تركيز التحليل الأمني من أمن الدولة الوطني إلى أمن الأفراد حسب خديجة عرفة بقدر ما ارتكز بالأساس على مناقشة قضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد. وبالتالي لم يطرح بصورة واضحة مفهوم الأمن الإنساني في سياق علاقته بمفهوم الأمن الوطني وإلى أي مدى يكمل أحدهما الآخر، وبعبارة كيتمان ***M. Ketteman*** لم يجب عن إشكالية: كيف يمكن وضع أمن الأفراد في نفس مستوى الدولة؟(٨٢).

من الناحية الاصطلاحية، يشكل الأمن الإنساني مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة ليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حركيات الاستقرار أو تفعيل منطق اللاحرب، بل عن طريق تحقيق معادلة صعبة بين الاعتراف بالحقوق و تمكين الإنسان منها (في النصوص الدولية أو الجهوية أو الوطنية) والانتفاع الفعلي بها. فالأمن الإنساني قائم بالأساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان، بربطها بمفاهيم كينونة الإنسان و كرامة الإنسان و حق الأجيال في البقاء في عالم ايكولوجي آمن وصحي (حقوق الجيلنة و الأمن المستدام)(٨٣).

الأساس النظري الأكثر وضوحا وعمقا لمفهوم الأمن الإنساني جسده تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي ساهم في تحريره كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق ***M. ul Haq*** والهندي امارتيا سن ***A. Sen*** الحائز على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد ١٩٩٨(٨٤).

بداية انطلق التقرير من حقيقة تغير منطق اللاأمن الذي وعلى خلاف التحليل الضيق للأمن المتعلق بأمن الحدود من العدوان الخارجي، أو بحماية المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، أو كأمن عالمي ضد تهديد المحرقة النووية، أصبح أكثر ارتباطا بمخاوف الحياة اليومية في سياق الحديث عن دول العالم الثالث حيث يرمز للأمن بالحماية من خطر المرض، والجوع، والبطالة، والجريمة، والصراع الاجتماعي والقمع

بهدف حماية المستهلكين وخلق فترة انتقالية لاستقرار أسواق التأمين الخاصة. انظر موقع مؤسسة معلومات التأمين على الرابط التالي:
http://www.iii.org/issues_updates/terrorism-risk-and-insurance.html

(٧٧) ***Claudia Aradau, Luis Lobo-Guerrero and Rens Van Munster,"Security, Technologies of Risk, and the Political, Guest Editors' Introduction", Security Dialogue, Vol. 39, No. 2-32, p. 149-150.***

(٧٨) ***David Lyon, "Surveillance After September 11" (Cambridge: Polity Press, 2003), p. 10-11.***

(٧٩) ***Oliver Kessler and Wouter Werner, "Extrajudicial Killing as Risk Management", Op. Cit., p 300-302.***

(٨٠) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير (القاهرة: دار الشروق، ط. ٢، ٢٠٠١)، ص. ٦٠.

(٨١) من بين المقالات الأكاديمية نجد:
Suhrke, Astri, "Human Security and the Interests of States", Security Dialogue, Vol. 30, No. 3 (September, 1999), E

السياسي والمخاطر البيئية. حيث تطرح صيغ جديدة من الأسئلة: هل سيعرف الأفراد اكتفاءً غذائياً؟ هل سيفقدون وظائفهم؟ هل ستكون شوارعهم وأحياؤهم بمأمن من الجريمة؟ هل سيتعرضون لحالة القمع؟ هل سيصبحون ضحايا للعنف بسبب جنسهم؟ هل سيكون دينهم وأصولهم العرقية سببا في تعرضهم للاضطهاد؟ إعادة النظر في أساس مفهوم الأمن الإنساني بهذا المعنى يعني التركيز على خصائصه الأساسية الأربع:

* **عالمية المفهوم** سواء تعلق الأمر بالدول الغنية أو الفقيرة عند الحديث عن التهديدات المشتركة للأمن الإنساني مثل: البطالة والمخدرات والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان. قد تختلف حدتها من دولة إلى أخرى لكنها حقيقية ومتنامية.

* **ترابط مكونات الأمن الإنساني**: الأخطار كالمجاعة والمرض والتلوث، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والنزاعات العرقية والتفكك الاجتماعي لم تعد معزولة ومحصورة داخل الحدود الوطنية ولكن تجاوزتها لتصبح مشتركة بين الدول.

* **الوقاية المبكرة** أسهل وأقل تكلفة لصيانة الأمن الإنساني من التدخل اللاحق. على سبيل المثال: لو تم استثمار بضع مليارات من الدولارات في مجال الرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة كان من الممكن أن يقلص من التكلفة المباشرة وغير المباشرة للايدز ***HIV/AIDS*** التي قدرت بحوالي ٢٤٠ مليار دولار سنة ١٩٨٠.

* **الأمن الإنساني** محوره الإنسان يتعلق بحياة البشر، بحرية ممارسة خياراتهم المتعددة، بمدى نفاذهم إلى السوق والفرص الاجتماعية سوء كانوا يعيشون في حالة صراع أو سلم(٨٥).

بهذا المعنى يقدم التقرير تعريفه الحدي لمفهوم الأمن الإنساني:

"يرتكز الأمن الإنساني على اثنين من الجوانب الرئيسية: يعني أولا، الحماية من التهديدات المزمنة ***chronic threats*** مثل: الجوع والمرض والقمع. وثانيا، يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة في أنماط الحياة اليومية...مثل هذه التهديدات يمكن أن تتواجد على جميع مستويات الدخل الوطني والتنمية. ويمكن لفقدان الأمن البشري أن يكون عملية بطيئة وصامتة–أو مفاجئة وطارئة ـ كما يمكن أن تكون من صنع الإنسان ـ نتيجة خيارات السياسة الخاطئة ـ كما يمكن أن تنبع من قوى الطبيعة، أو تكون مزيج من الاثنين معا في إطار الحديث عن التدهور البيئي المؤدي إلى وقوع كارثة طبيعية، تليها مأساة إنسانية"(٨٦).

المقاربة الجديدة للأمن الإنساني التي فرضها تقرير التنمية ١٩٩٤ ترتكز بالأساس على الصيغة الذاتية للأمن المرتبطة بغياب الخوف من أن تكون القيم المكتسبة محل تهديد، وبالتالي منطق السلم يستلزم تحقيق ثنائية الحرية من الخوف والحرية من الحاجة. وبالتالي يصف الأمن الإنساني حالة من التواجد، تتحقق من خلاله ليس فقط الحاجات

mma Rothschild, "What is Security", Daedalus, Vol. 124, No. 3, The Quest for World Order (Summer, 1995), pp. 53-98.

كما يمكن رصد العديد من الدراسات التي طرحت مفهوم الأمن الإنساني بالتوازي ومفهوم التنمية: "نادي روما" فترة السبعينات وإصداره لمجموعة من التقارير تحت عنوان "الإشكالية العالمية"، "اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية" أو "لجنة براند" ١٩٧٧، وفي إطار الأمم المتحدة نجد إسهامات أعمال اللجان المستقلة: لجنة بروتلاند أو لجنة الحكم الرشيد، والتي انبثقت عنها مبادرة ستوكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد ١٩٩١، وفي إطار الربط بين التنمية والإنفاق على التسلح نجد طرح مفهوم الأمن الإنساني مثلا في أعمال لجنة بالم ١٩٨٢ ارتبط بشكل المركز على مجموعة من القضايا تعتبر "قضايا الأمن الإنساني" وتشمل قضايا الفقر، والإنفاق المتزايد على الأسلحة، وغياب العدالة الاقتصادية والحرمان الاقتصادي. انظر:

Kanti Bajpai, "Human Security: Concept and Measurement", Kroc Institute Occasional Paper

المادية، ولكن الكرامة الإنسانية والتي تشمل الحرية الشخصية، وتسيير أمور الحياة الخاصة، والإتاحة الكاملة والغير معوّقة للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، والتحرر من تركيبات القوى الضاغطة والقامعة سواء كانت محلية، إقليمية، عالمية(٨٧). بذلك، شهد معنى الأمن تحولاً براديمياً ***Paradigm-Shift*** بدل استلزامية حماية حدود وسيادة ومصالح الدولة، أصبح التركيز على ثلاثية التهديدات المعيارية الأخلاقية، الإنسانية والحياتية. وبالتالي محاولة خلق ديناميكية أمنية تضع معيار التنمية المستدامة في قلب التحليل الأمني بدل التركيز على التسلح كآلية تقليدية في إطار نموذج الأمن الدولاتي.

الأبعاد المضامينية للأمن الإنساني

الصيغة العالمية التي اقترحها التقرير الإنمائي ١٩٩٤ لمعالجة قضايا اللاأمن الإنساني تشير إلى تغير طبيعة الفواعل من الدولة ـ الأمة إلى فواعل جديدة في إطار ما يعرف بعالم معولم ***Globalized World*** . فمنطق العولمة باعتبارها حركات تأسيسية متشابكة ومرتبطة بتعريفات ومحتويات متوافقة وطبيعية للقيم والمعايير التي يحددها التوزيع الدولي للقوة وتحددها القيم الممثلة للغرب الحضاري، خلق أطراً معيارية تهدف لتنميط عالمي لطبيعة الأطر المرجعية، السلوكية و التأسيسية للدول بصفة تخلق الظروف الملائمة لنمذجة الأنظمة المجتمعية المنظمة للمجالات الجيو ـ ديمغرافية المعينة. لتحقيق هذين الهدفين تم تحويل التركيز المعياري ـ التحليلي من الدولة إلى الإنسان لتأتي فكرة أسبقية أمن الإنسان على أمن الدولة مما خلق مجالا لإعادة صياغة مفهوم المسؤولية من مسؤولية مجزأة (مسؤوليات وطنية وإقليمية) إلى مسؤولية جماعية (المجموعة الإنسانية والمجتمع الكوني)(٨٨).

على الصعيد العالمي، الحديث عن المسؤولية الجماعية والموحدة التي أقرتها الفواعل الجديدة ـ المنظمات والوكالات الدولية ـ وبتقديم الفرد (الإنسان) كموضوع مرجع في التحليل الأمني، لم يعد بالإمكان تقليص الأمن الإنساني بربطه بالتهديد النووي، ولكن يعني الاستجابة لمجموعة من التهديدات العبر ـ وطنية الأكثر واقعية تشمل: الفقر، المخدرات، الايدز، الهجرة الغير شرعية والإرهاب. بمعنى آخر، حدد تقرير التنمية ١٩٩٤ سبع فئات رئيسية من التهديدات الموجة للأمن الإنساني:

الأمن الاقتصادي المتعلق أساسا بالتحرر من الفقر وضمان مصدر دخل دائم ومستقر، و**الأمن الغذائي** أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء و**الأمن الصحي** من خلال الحصول على الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض و**الأمن البيئي** والحماية من أخطار التلوث البيئي والاستنزاف، **والأمن الفردي** ويعني الحماية من أعمال العنف الجسدي المفاجئة والغير متوقعة من أطراف متعددة سواء كانت: الدولة (التعذيب الجسدي)/دولة أخرى (الحرب) /جماعات أخرى(التوتر العرقي)/ أفراد أو عصابات(الجريمة، عنف الشوارع)/

19:OP:1(August, 2000), p. 2-3.

(٨٢) *Matthias C. Kettemann, "The Conceptual Debate on Human Security and its Relevance for the Development of International Law", Human Security Perspectives, Vol 1, Issue 3(2006), p. 41.*

(٨٣) أمحند برقوق،" الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو ـ معرفية" ٢٠١٤/١١/٢٠، انظر: *http://berkouk-mhand.yolasite.com.*

(٨٤) *Amitav Acharya, "human security east versus west", International Journal, Vol. 56, No. 3 (Summer, 2001), p. 443-444.*

(٨٥) *UNDP, "New Dimensions of Human Security" in Barry Buzan and Lene Hansen (eds), International Security, Volume II: The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, (SAGE Publications, 2007), p. 430-432.*

(٨٦) *UNDP, Op. Cit., p. 23.*

(٨٧) علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة سنو،"الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن

تهديدات موجهة ضد المرأة(الاغتصاب والعنف المنزلي)/تهديدات موجهة للأطفال(الاعتداء) /تهديدات متعلقة بالذات(الانتحار وتعاطي المخدرات)، و**الأمن المجتمعي** المرتبط ببقاء الثقافات التقليدية والعرقية للجماعة فضلا عن الأمن المادي لهذه الجماعات، و**الأمن السياسي** من خلال التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والتحرر من القمع السياسي(٨٩).

سواء من حيث النظرية أو الممارسة، تشير قائمة التهديدات التي وضعها محررا التقرير إلى الخصائص الشاملة والمتكاملة لمفهوم الأمن الإنساني من خلال تقديمه كاتجاه معياري وأخلاقي، وارتكازه على المنطق العملي للمصلحة الذاتية. أولا، يعتبر معيارياً عندما يجادل بوجود مسؤولية أخلاقية ـ إنسانية لإعادة توجيه الأمن نحو الفرد من خلال منطق إعادة التوزيع في سياق تغير مستوى الجماعة السياسية، وظهور المعايير عبر ـ الوطنية المرتبطة بفكرة حقوق الإنسان. ثانيا، يرتكز على المنطق العملي للمصلحة الذاتية بالنظر إلى أسس الاستقرار ضمن وبين الدول. وجود هذا النوع من الفهم العميق لفقدان الأمن الإنساني ـ كالحرمان والإقصاء السوسيو ـ اقتصادي، الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، والانتشار الواسع للتهديدات الوبائية - ***epidemiologic*** يشير إلى أولوية معالجة ضرورات الأمن الإنساني وفقا للطبيعة المترابطة للأمن تحقيقا للمصلحة العامة(٩٠). في هذا السياق أضافت الباحثة كارولين توماس ***C.Thomas*** فكرة تجاوز المفهوم السلبي للأمن الإنساني (الحماية من) إلى البعد الايجابي (المشاركة في). وبالتالي، يتحقق الأمن من خلال استيفاء الاحتياجات المادية الأساسية، والمشاركة الفعّالة في إطار الجماعة، وتحقيق الكرامة الإنسانية(٩١).

المعضلة الكلاسيكية: كيف يمكن للعولمة أن تزيد أو تقلل الأمن؟

الإجابة عن هذه الإشكالية المركزية توحي بوجود اتجاهين متناقضين في دراسة المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه العولمة على مختلف المفاهيم الأمنية (الذاتية، الموضوعية، الرمزية). فعلى الرغم من التنقيحات النظرية للمظهر التكاملي للحياة الاجتماعية وتوسيع علاقات القوة عبر المناطق والقارات التي جسدتها أعمال من أمثال جون بورتون ***J. Burton***، هيدلي بول ***H. Bull*** وفكرة ظهور مجتمع دولي كأهم مخرجات عمليات التفاعل بين فواعل غير ـ دولاتية(٩٢)، إلا انه لا يمكن إنكار حقيقة العولمة المتعارف عليها بين جميع المختصين وارتباطها ببنية النظام الرأسمالي ليس فقط كسمة مميّزة للنظام الدولي حيث يتعين دراسة أصل، تأثيرات وتغييرات المفهوم منذ القرن السادس إلى غاية وصوله إلى الهيمنة العالمية، ولكن كيف شكّل، وقيّد النظام الرأسمالي سلوك الدول والمجتمعات والسياق العالمي. نفس الفكرة قدّمها عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك ***U. Beck*** عندما تحدث عن التغيير الإبستمولوجي الذي سيطرحه مفهوم "مجتمع الخطر" ***Risk Society*** كطريقة منهجية

الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية العدد الرابع (ماي، ٢٠٠٣)، ص ٦ ـ ٧.

(٨٨) امحند برقوق، "الأمن الإنساني و مفارقات العولمة"، موقع سياسة، تم تصفح الموقع يوم: ٠٩ نوفمبر ٢٠١٢. ***http://www.politics-ar.com/ar/***

(٨٩) ***UNDP, Op. Cit., p. 25-33.***

(٩٠) ***Edward Newman, "Human Security and Constructivism", International Studies Perspectives , Vol.2, No.3,(2001), p 240-241.***

(٩١) ***Caroline Thomas, "Introduction", in Caroline Thomas and Peter Wilkin, eds, Globalization, Human Security and the African Experience (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999), p. 3.***

(٩٢) ***John W. Burton, World Society, (Cambridge : Cambridge University Press, 1972), Hedley Bull, The Anarchical Society : A Study of Order in World Politics ((London: Macmillan:1977).***

للتعامل مع المخاطر وانعدام الأمن الناجم عن الحداثة نفسها[٩٣]، حيث جادل بيك بأن الإنتاج الاجتماعي للثروة في سياق الحداثة المتقدمة مرتبط بصورة منتظمة بالإنتاج الاجتماعي للأخطار. وفقا لذلك، المشاكل والنزاعات المتعلقة بالتوزيع في مجتمع الندرة تتداخل والمشاكل والنزاعات الناجمة عن إنتاج وتعريف وتوزيع المخاطر التقنية (الناتجة عن التطور العلمي). هذا التغيير حسب بيك من منطق توزيع الثروة في مجتمع الندرة إلى منطق توزيع المخاطر في سياق الحداثة الأخيرة مرتبط تاريخيا بشرطين: أولا، المدى الذي يتم من خلاله موضوعيا واجتماعيا تقليص وعزل الحاجة المادية الحقيقية من خلال تطور الإنتاجية الإنسانية والتكنولوجية ومن خلال الحماية والنظم القانونية لدولة الرفاه. ثانيا، هذا التغيير الصريح في مسار النمو الهائل للقوى الإنتاجية في عملية التحديث ساعد على تعددية المخاطر والتهديدات المحتملة إلى مدى مجهول[٩٤]. فتهديد الإرهاب (٩/١١) كأحد معالم مجتمع الخطر أظهر محدودية التقنيات التأمينية الحديثة من خلال تجاوز الحسابات العقلانية إلى مجال الاضطرابات غير المتوقعة[٩٥].

الفهم الاقتصادي للعولمة وربطه بالأمن الدولي والدولة كطرف وسيط ضمن النقاشات الجارية حول دور الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية ودورها كراعٍ رسمي للأمن يقود إلى التمييز الجوهري بين تفسيرين جوهرين لارتباط الظاهرة إما بالسلم أو بالحرب.

حسب أنصار العولمة (التكامل التجاري) العلاقة السببية بن رأس المال ووسائل الإنتاج سواء على المستوى المحلي أو الدولي أهم خصائص النظام الرأسمالي حققت لسكان الدول الصناعية وللكثير من مواطني الاقتصاديات الناشئة رفاهية وفرص اقتصادية لا مثيل لها[٩٦]. وبالتالي، مضاعفة التوافقات الاقتصادية المؤسّسة على مبدأ اقتصاد السوق ***Laissez faire*** ستزيد من الرخاء الاقتصادي لكل أمة تساهم في التبادلات مؤدية في نفس الوقت إلى تقليص الدور الاقتصادي للدولة، وضمن هذا المنطق سيختفي السياسي تدريجيا أمام المستلزمات الاقتصادية أو الرأسمالية الحميدة مما يجعل تكاليف الحرب مقارنة بتكاليف السلم خياراً غير عقلاني. السلام هو الوضع الطبيعي واستبعاد احتمالية استخدام الاقتصاد كسلاح وبالتالي أي مظهر من مظاهر الحرب الاقتصادية بل وحتى الحرب بمعناها المختصر[٩٧]. على النقيض من ذلك، قدّم نموذج اقتصاد السوق المحرر من القيود المموّل من طرف المشاريع العملاقة وأسواق المال (العولمة المالية) صورة مغايرة للأثر الاجتماعي للعولمة والتي تشمل قضايا المساواة، البيئة وأجور العمالة ومستويات كفاءة العمال[٩٨] وصورة أكثر تطرفا عن تنافسية الأسواق جادل بها أصحاب فكرة "الحرب الاقتصادية"[٩٩]، واستخدام الاقتصاد كسلاح لترقية قوة الدولة وزيادة نفوذها النسبي في الهرم العالمي. فمن خلال توظيف المدخل الجيو ـ اقتصادي، الدولة بالمفهوم المركنتيلي (الربحوية الجديدة) توسّع أمنها الوطني ليشمل الدائرة الاقتصادية. فالأمن الاقتصادي

(٩٣) ***Ulrich Beck, Risk Society, Towards a New Modernity (London: Sage Publications, 1992), p. 21-50.***

(٩٤) ***Ulrich Beck, Risk Society: Towards a New Modernity. Op. Cit., p. 19.***

(٩٥) ***Ulrich Beck, "The Terrorist Threat: World Risk Society Revisited" , Theory, Culture & Society, Vol. 19, No. 4(2002), p. 43.***

(٩٦) انظر الكتاب الشهير لجاغاديش باغواتي في دفاعه عن العولمة الاقتصادية ومزاياها المحققة في الدول السائرة في طريق النمو:
Jagdish Bhagwati, In Defense of Globalization (NY : Oxford University Press, 2004).

(٩٧) جاك فونتنال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد: ترجمة : محمود براهم، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية ٢٠٠٦، ص ٢٣.

(٩٨) بالحديث عن الأزمة المالية ٢٠٠٧ الشركة الفنلندية ***NOK-IA*** للهواتف المحمولة أغلقت أبواب مصانعها في مدينة بوخوم الألمانية على الرغم من تحقيقها لربح زاد عن ٧ مليارات يورو وهكذا خسر ٢٣٠٠ عامل فرص

لأمة ما يخضع لقدرة الحاكم لتخصيص الموارد الاقتصادية للممارسة المباشرة للحكم أو التأثير بشكل غير مباشر في الاقتصاد الدولي. في مثل هذه الظروف يستبدل غزو الأقاليم بغزو الأسواق ويتعلق الأمر بحرب دائمة تخوضها الدول وشركاتها لتحقيق قسمة للإنتاج العالمي تكون أكثر تلاؤما والمصالح الوطنية. فالشركات متعددة الجنسيات تساهم في مسار الجهوية الاقتصادية لأنها تظل متمسكة ببلدها الأصلي ضمن هذا النظام تمارس الكتل في ما بينها تجارة مدارة، فالتنافس لم يعد عسكرياً بل اقتصادياً(١٠٠).

بناء على ما تقدم سابقا، مبدأ الانتشار والشمولية الذي يفترضه منظرو العولمة يؤسّس ليس فقط لقضايا ثقافية واجتماعية وتجارب ونزاعات وهويات تأخذ اتجاهها في نموذج عالمي بما يحطم البديهية التي تجعل الحداثة مساوية للمجتمع الفردي غير السياسي، فمجتمع عالمي من دون دول عالمية يعني مجتمعاً غير منظم سياسيا توجد فيه فرص العمل والقوة للممثلين المتجاوزين للحدود الوطنية غير الشرعيين ديمقراطيا(١٠١)، وبالتالي، الربط النظري بين العولمة والأمن بالمعنى الاقتصادي يحتم دائما وبالنظر إلى الأزمات الاقتصادية المتكررة التي لا تزال تشهدها دول العالم الحديث الرجوع إلى الدور التقليدي للدولة كمبدأ ناظم للعمليات الاقتصادية كونها تتضمن توزيع الثروة والعوائد الاقتصادية على المجتمع وهو ما لا يمكن تركه للأفراد بدون ضوابط(١٠٢). وبالمعنى الأمني، على الرغم من الاختلافات حول مفهمة الأمن بالنسبة لمختلف المدارس الأمنية خاصة النقدية منها إلا أن التحدي الرئيس يتمثل في محدودية المخيلة السياسية اليوم من حيث كيفية التفكير حول البنية الأنطولوجية والأخلاقية للمجتمعات مثل الأمن، العنف، الهوية والحدود وارتباطها الوثيق بالدولة السيادية خاصة دول العالم الثالث. فعلى الرغم من مساءلة عمليات العولمة وبعد ـ الحداثة للمعادلة التقليدية للدولة الويستفالية إلا أن الأخيرة لا تزال تحتفظ بدور رئيسي لتحقيق للأمن الأنطولوجي لمواطنيها. وبمنطق الأمننة ليس كل خطاب أمني محلي يمكن تعميمه على المستوى العالمي. فالتعبئة الاجتماعية للتوقعات الأمنية تعتمد بصورة كبيرة على اللغة الأمنية، على سبيل المثال الجدل القائم حول المعرفة الأمنية ـ واقع التهديد والأشكال المختلفة لمكافحته ـ التي تنتجها وكالات الشرطة والجيش ووسائل الإعلام، والحركات الاجتماعية. بناء على ذلك، الكلام أو الكتابة حول قضية باللغة الأمنية يشكل قدرة تكاملية من خلال القدرة على الربط بين مظاهر مختلفة مثل: الهجرة، والإرهاب، والأصولية الإسلامية، والمخدرات، والسوق الأوروبية الداخلية في إطار واحد. في هذه الحالة تعمل اللغة كأداة وسيطة تجلب الممارسات الاجتماعية في إطار تواصلي ومؤسسي معين(١٠٣).

عملية كتابة أو التكلم حول قضية أمنية ليست أبدا بريئة، ليس فقط بسبب كونها تخاطر دائما بالمساهمة بفتح الفرص للتعبئة الفاشية أو فجوة الأمن الداخلي الإيديولوجية حسب

عملهم بسبب نقل الشركة الإنتاج إلى رومانيا حيث الأجور أدنى، الشركة المنتجة للسيارات ألغت ٣ آلاف ***BMW*** فرصة عمل وسرحت ٥ آلاف عامل كانت قد استأجرتهم من شركات أخرى ليعملوا لديها بلا عقود عمل. انظر: اولريش شيفر، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود: ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٠)، ص ١٧.

(٩٩) البلدان التي تدرك رهانات الحرب الاقتصادية هي التي تحتل اليوم مكانة جيدة في التنافس الاقتصادي الدولي حسب الباحث فونتنال الذي وضع الاستراتيجيات التالية للحرب الاقتصادية: الرقابة على المبادلات الاقتصادية، الإفقار عن طريق مجهود التحضير للحرب، إستراتيجية القطيعة، إستراتيجية العنف الاقتصادي، إستراتيجية العقوبة الاقتصادية. للتفصيل أكثر أنظر: جاك فونتنال، العولمة والاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، مرجع سابق، ٤٣ ـ ٧٠.

(١٠٠) المرجع نفسه، ص ١٥ ـ ٣١.

(١٠١) أولريش بك، ما هي العولمة؟: ترجمة: أب العيد دودو، الطبعة الثانية (بيروت: منشورات الجمل، ١٩٩٩)، ص ٥٧.

هيوسمنس، ولكن السياق المسيّس الذي يعمل فيه المحلل الأمني ينسف صفة الحيادية العلمية بما تجعله يشارك في تشكيل واقع سياسي وإعادة تشكيله من خلال النص(١٠٤). وبعبارة روبرت كوكس الشهيرة: "النظرية دوما لشخص ما ولهدف ما"❑

(١٠٢) *John Dixon and Robert P. Scheurell, The State of Social Welfare: The Twentieth Century in Cross-National Review (USA : Library of Congress, 2002).*

(١٠٣) *Jef Huysmans, "Defining social constructivism in security studies: the normative dilemma of writing security", Alternatives Global Local Political, Vol.27, No. 1(2002) 48-49.*

(١٠٤) *RitaTaureck, "Securitization theory and Securitization Studies". Op. Cit., p.56.*